

أثر القصور في المعايير والادوات المستخدمة لإدارة النظام المصرفي في نشوء الأزمات المالية – بالتركيز على اتفاقيات بازل 1، 2، م. مها مزهر محسن* / كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

تاريخ التقديم: 2018/2/25
تاريخ القبول: 2018/3/25

المستخلص

ان الصناعة المصرفية، ونتيجة للتحديات الكبيرة التي واجهتها، تطلبت تطويرا مستمرا لمبادئ الإدارة والرقابة والآليات المستخدمة، وقد لعبت لجنة بازل للرقابة المصرفية دورا رائدا في تقنين العديد من هذه التطورات، واستطاعت ان تساهم بقدر كبير في ارساء اطار مشترك للرقابة المصرفية و ايجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة يقوم على التنسيق بين مختلف السلطات الرقابية والتفكير في ايجاد آليات لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها المصارف ادراكا منها لأهمية القطاع المصرفي في استقرار النظم المصرفية المحلية والدولية أو خطورة هذا القطاع في نشوء الأزمات المالية، وكانت البداية في اصدار اتفاقية بازل الاولى، والتي قامت بتطوير حزمة من المعايير الجديدة لكفاية رأس المال وللرقابة المصرفية التي ينبغي ان تسود في النظام المصرفي الدولي. ثم ما لبث ان أصبح هذا الاصلاح معيارا للسلامة المالية للمصارف وأصبح التوافق مع هذه الشروط عنصرا أساسيا في تحديد الجدارة الائتمانية للدول ومصارفها. وتنبع أهمية البحث بكونه يسلط الضوء على مساحة من المعرفة تصل بين حافات العلوم الادارية والعلوم الاقتصادية، ولاسيما الأسس الفكرية لإدارة المصارف والصناعة المصرفية. وهو يستهدف البحث عن أسباب حدوث الأزمات المالية المتكررة، نتيجة القصور في المعايير والادوات التي تستخدمها البنوك المركزية والمصارف التجارية لإدارة النظام المصرفي، فضلا محاولة تشخيص الثغرات الموجودة في اتفاقيات بازل الاولى والثانية لاستنباط مؤشرات أذار مبكر فعالة لتجنب حدوث أزمات مالية جديدة.

♦ **المصطلحات الرئيسية للبحث** / المعايير، الأدوات، البنوك المركزية، المصارف التجارية.



مجلة العلوم
الاقتصادية والإدارية
العدد 107 المجلد 24
الصفحات 292-324

♦ (أينما ذكرت البنوك، فهي تعني البنوك المركزية، وأينما ذكرت المصارف فهي تعني المصارف التجارية.



أثر القصور في المعايير والادوات المستخدمة لإدارة النظام المصرفي في نشوء الأزمات المالية - بالتركيز على اتفاقيات بازل 1، 2.

مقدمة

في ظل الأزمات المتلاحقة التي تشهدها الأسواق المالية العالمية، أصبحت النظم المالية والقطاعات المصرفية في كل البلدان دون استثناء عرضة للمخاطر، لذلك بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر، فكانت أول خطوة في هذا الاتجاه تأسيس لجنة بازل للرقابة المصرفية، والتي قامت بتطوير حزمة من المعايير لكفاية رأس المال والرقابة المصرفية التي يفترض أن تسود في النظام المصرفي العالمي، والتي عُرفت باتفاقية بازل I، وقد جاء هذا الإجراء نتيجة للتنسيق بين البنوك المركزية لمجموعة الدول العشر بغرض تحقيق المنافسة السليمة بينها، ثم ما لبث أن اعتبر هذا الإصلاح معيارا للسلامة المالية للمصارف وأصبح التوافق مع هذه الشروط عنصرا في تحديد الجدارة الائتمانية للدول ومصارفها.

ورغم الإيجابيات التي تمخضت عن اتفاقية بازل I إلا أنها لم تمنع من حدوث أزمات مالية متلاحقة، مما استوجب إعادة النظر في المبادئ العامة للاتفاقية، والمقررات التي تمخضت عنها، فجاء الإعداد لتعديل تلك الاتفاقية وإصدار اتفاقية جديدة مناسبة سميت بازل II تضمنت إعادة النظر في أساليب إدارة المخاطر بما يحقق سلامة المصارف واستقرار القطاع المصرفي، إذ قامت بإدخال مخاطر التشغيل وأضافت دعامين جديدين إحداهما تتعلق بعمليات الإشراف الرقابي والثانية تتعلق بانضباط السوق وقد بدأ تطبيقها مع بداية عام 2007م، وقد جاءت هذه الاتفاقية بنظرة أشمل وأدق لمخاطر المصارف. ومن جديد جاءت الأزمة المالية العالمية في العام 2008 لتثبت حجم الخلل أو القصور في اتفاقية بازل II ، فكان التعديل الثاني أو ما سمي آنذاك باتفاقية بازل 3 التي كان الهدف منها تعزيز صلابة الأنظمة المصرفية من خلال معالجة العديد من العيوب التي كشفت الأزمة المالية العالمية النقاب عنها. حيث طرحت معايير جديدة لرأس المال والديونوية والسيولة لتقوية قدرة القطاع المصرفي في التعامل مع الضغوط الاقتصادية والمالية وتحسين إدارة المخاطر وزيادة الشفافية، ومن المفترض أن تكون مساهمتها كبيرة في الاستقرار المالي والنمو على المدى الطويل.

المبحث الأول / منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث حول نقطتين ذات علاقة، الأولى: عندما يكون هناك بوادر لحدوث أزمة مالية نجد أن كل القواعد التي يقوم عليها عمل المؤسسات المالية الخاصة والمعايير المعتمدة عاجزة أن ترسل اشارات تنذر بان النظام بكامله على وشك الانهيار. والثانية، عجز المزيج من تلك المعايير والادوات في التصدي للأزمة أو ما يتمخض عنها من تداعيات.

ثانياً: فرضية البحث

تحدث الأزمة المالية نتيجة تكامل ثلاثة عناصر أساسية، الأولى: المتغيرات الخارجية المتمثلة باختلال الهياكل المالية في الاقتصاد العالمي، والثاني، قصور أو خلل في المعايير المعتمدة أو الادوات المستخدمة والآليات المختلفة التي تعتمد عليها المصارف، والثالث عدم مرونة تلك الأدوات والمعايير في العمل في الحالات الحرجة.

ثالثاً: أهمية البحث

من الصعوبة بمكان ان ينجح أي بلد في تحقيق أي تنمية اقتصادية بالمستويات المطلوبة في غياب قطاع مصرفي سليم، فضلا عما يؤدي ذلك، الى نشوء مشاكل خطيرة في الأسواق المالية وفي الاقتصاد عموماً. وقد ركزت الإصلاحات المصرفية التي اجريت في العديد من البلدان على كفاءة القطاع المصرفي من خلال اتباع الخطوط الإرشادية المستندة الى التوصيات والسياسات التي تضعها المنظمات الدولية، فقد أصبحت المعايير المالية الدولية أمراً متعارفاً عليه في السوق المالية العالمية، وعلى البلدان التي تروم تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة ان تتقيد بتلك المعايير اذا ما أرادت استقطاب رؤوس الأموال والاحتفاظ بها ضمن حدودها.



أثر القصور في المعايير والادوات المستخدمة لإدارة النظام المصرفي في نشوء الأزمات المالية - بالتركيز على اتفاقيات بازل 1، 2.

رابعاً: هدف البحث

تهيئة البيئة الملائمة للجهاز المصرفي العراقي كي يؤدي وظيفته الحيوية، من خلال وضع المعايير المناسبة، وتطوير قواعد عمل الوحدات المصرفية وأدوات الرقابة عليها، والتركيز على السياسات المصرفية المنضبطة القائمة على:
- إدارة السيولة والعائد.
- إدارة مخاطر الائتمان.
- إدارة كفاية رأس المال.
خامساً: هيكلية البحث

للوصول الى هدف البحث، تضمن البحث تسعة مباحث، اشتمل المبحث الأول على منهجية البحث، بينما كان المبحث الثاني ميداناً سريعاً تم فيه استعراض مفهوم الأزمات المالية والمصرفية وأسباب حدوثها، أما المبحث الثالث فقد تم التطرق فيه الى الأزمات المالية في التاريخ الاقتصادي، وقد ركز المبحث الرابع والمبحث الخامس على الاطار العام لاتفاقية بازل I وأسباب نشونها وأثر القصور في مقرراتها في نشوء الأزمات المالية، بينما ركز المبحث السادس على مقررات بازل II وانعكاساتها على النظام المصرفي. أما دور النظام المصرفي في نشوء الأزمات المالية فقد كان محور المبحث السابع، بينما تضمن المبحث الثامن الجانب التطبيقي، ولقد تضمن المبحث التاسع مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الثاني / الأزمات المالية والمصرفية: مفهومها، وأسبابها.

أولاً مفهوم الأزمة المالية

مصطلح الأزمة (Crisis) مشتق من الكلمة اليونانية krisis وهي لحظة القرار (moment of Decision) في التراجم الإغريقية القديمة، وهي تعبر عن نقطة تحول تاريخية، إذ تكون "الخيارات والقرارات الإنسانية عندها قادرة على إحداث تغييرات أساسية وجوهرية في المستقبل"⁽¹⁾. ومن الناحية الاجتماعية تعرف الأزمة بأنها "توقف الأحداث المنظمة والمتوقعة واضطراب العادات والاعراف مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن لتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة"⁽²⁾. أما من الناحية الادارية فهي لحظة حرجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري والاقتصادي للوحدة الاقتصادية أو المنظمة مما يفرض ذلك إلى ظهور مشكلة أو أزمة تتطلب اتخاذ قرار إداري حاسم لحلها"⁽³⁾ مما يجعل "متخذ القرار في حيرة بالغة، نظراً للتهديد الخطير للمصالح والأهداف الحالية والمستقبلية للمنظمة، فضلاً عن الوقت المحدد المتاح لاتخاذ القرار المناسب لحل الأزمة"⁽⁴⁾. أما من الناحية الاقتصادية فهي "اضطراب حاد ومفاجئ لقواعد التوازن الاقتصادي يتبعه انهيار في المؤسسات المالية لتمتد هذه التغييرات إلى النشاطات والقطاعات الاقتصادية الأخرى"⁽⁵⁾.
أما من المنظور المالي فإن الأزمة المالية تعبر عن "انهيار النظام المالي برتمته مصحوباً بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي"⁽⁶⁾ كما يعبر عن الأزمة المالية "بالتدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول، والتي من أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية"⁽⁷⁾. ومن أهم مظاهرها"⁽⁸⁾ "الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول"⁽⁹⁾، ومن مظاهرها أيضاً "انهيار البورصة، وحدوث مضاربات نقدية، وحدوث بطالة دائمة"⁽¹⁰⁾ فضلاً عن "انهيار مفاجئ في سوق الأسهم نتيجة لانهيار العملة المحلية، أو انخفاض شديد في سوق العقارات، أو انهيار مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك إلى بقية الاقتصاد"⁽¹¹⁾.

ثانياً: أنواع الأزمات المالية

يتميز الكثير من المتخصصين بين ثلاث أنواع من الأزمات المالية، النوع الأول: هو الأزمة النقدية، والتي يكون من أهم مظاهرها الانخفاض المستمر لسعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، والنوع الثاني، هو الأزمات المصرفية، التي تنقسم الى أزمة عسر مالي وأزمة سيولة. ومن مظاهرها ان تصبح المصارف فيها في حالة عسر مالي بحيث تعجز السلطة النقدية عن إعادة النظام الى القطاع المصرفي. باعتبار ان النظام المالي المتين هو "ذلك النظام الذي تكون فيه معظم المصارف في حالة يسر مالي، ويتوقع استمرار هذا الحال لمدة طويلة"⁽¹²⁾.



أثر القصور في المعايير والادوات المستخدمة لإدارة النظام المصرفي في نشوء الأزمات المالية - بالتركيز على اتفاقيات بازل 1، 2.

أما النوع الثالث فهو أزمة أسواق المال والتي تعرف أيضا بأزمة انفجار الفقاعة المالية، والتي تحدث عندما ترتفع اسعار الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة نتيجة شدة المضاربة، ويكون الهدف من شراء الأصل هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل، ولكن بمجرد عودة أسعار الأصول إلى قيمتها الحقيقية يحدث الانهيار حتى تصل إلى أدنى مستوياتها، ويرافق ذلك حالات من الذعر والخوف فيمتد أثرها نحو أسعار الأصول الأخرى سواء في نفس القطاع أو قطاعات أخرى. ولكننا هنا سننمذ المدخل الذي يصنف الأزمات المالية إلى أزمات نقدية وأخرى مصرفية اتساقا مع منهجية البحث التي تسلط الضوء على النظام المصرفي وليس النظام الاقتصادي ككل، ثم نحاول التركيز على الأزمات المصرفية، وكما يأتي:

1- الأزمة النقدية

ومن أهم مظاهرها الهبوط الشديد في قيمة العملة الوطنية يسبقه أو يصاحبه انخفاض حاد في الاحتياطيات الأجنبية لدى السلطات النقدية، أما أهم أسبابها، هو توجه الأفراد والمؤسسات المختلفة نحو تحويل الموجودات المالية والنقدية بالعملة الوطنية إلى العملة الأجنبية خوفا من تراجع قيمة العملة الوطنية⁽¹³⁾، ويفسر بعض الاقتصاديين حدوث الأزمة النقدية من خلال لسببين هما:

الأول: أن التوسع في الائتمان المحلي المصحوب بزيادة في الطلب على النقود في ظل أسعار الصرف الثابتة يؤدي إلى حصول مضاربات حادة على العملة الوطنية وانخفاض حاد في حجم الاحتياطيات النقدية الأجنبية، بافتراض أن الفترة السابقة للأزمة تتسم بانخفاض تدريجي ومستمر في الاحتياطيات الأجنبية وبمعدل نمو سريع في الائتمان المحلي ويتوسع في إصدار النقود لتمويل القطاع العام⁽¹⁴⁾. والدليل في ذلك هو أن البلدان التي تعرضت للمضاربة هي نفسها التي كانت تعاني أصلا من الضعف في القطاع المصرفي والذي تم قياسه من خلال معدل النمو في الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص خلال الفترة الممتدة بين العام 1990-1994، فضلا عن الدول التي ساد فيها معدل الصرف الثابت لفترة طويلة، والذي تم قياسه من خلال حجم الانخفاض في قيمة العملة الوطنية للفترة الممتدة بين 1986-1994⁽¹⁵⁾، وهي المدة ذاتها التي سبقت أزمة عام 1994، ومن ذلك استدلل بعض الباحثين إلى أن من مؤشرات حدوث الأزمة النقدية حصول انخفاض سنوي في معدل الصرف الاسمي للعملة الوطنية بما لا يقل عن 25% وزيادة في معدل التضخم بما لا يقل عن 10%⁽¹⁶⁾.

الثاني: أن الأزمة النقدية تحدث نتيجة التوقعات المتشائمة، رغم ثبات الظروف الاقتصادية المحيطة، إذ من الممكن أن يكون التوازن الاقتصادي متحققا في ظل سياسة سعر صرف ثابت، ولكن التوقعات المتشائمة قد تقود إلى تغيير في السياسات الاقتصادية الكلية، مما يجعل التخلي عن نظام الصرف الثابت أمرا محتملا، وبالتالي اختلال التوازن الاقتصادي، الذي يلقي بظلاله على قطاعات الاقتصاد القومي، ومنه القطاع المصرفي⁽¹⁷⁾. وقد تنتشر الأزمات بين الدول من خلال ما يسمى بأثر العدوى، كما حدث في أزمة الأسواق المالية الناشئة عام 1994 نتيجة الارتباط الحاصل بين تحركات أسعار الأسهم والسندات وقيم العملات الوطنية في تلك الدول⁽¹⁸⁾.

2- الأزمة المصرفية

وتدعى أيضا بالذعر المالي Financial Panic، وهي تعبر عن حالة من عدم الاستقرار بسبب انهيار مصرف أو أكثر في النظام المصرفي، وتنشأ عندما يواجه مصرف ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع وبالتالي تحدث أزمة سيولة لدى المصرف، وإذا امتدت إلى مصارف أخرى تحدث في تلك الحالة أزمة مصرفية، وعندما تتوفر الودائع لدى المصارف وترفض منح القروض خوفا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة إقراض أو ما يسمى بأزمة ائتمان⁽¹⁹⁾. وقد أشارت الكثير من الوقائع في السنوات الأخيرة أن تسرب الودائع من المصارف كان له الأثر الأكبر في وقوع الأزمات المصرفية، ولاسيما في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، كما حدث في دول عديدة مثل الفلبين، تايلند، الأرجنتين، الأوروغواي وفنزويلا، ولعل هروب الودائع من المصارف في اندونيسيا وكوريا الجنوبية، نتيجة انخفاض نوعية الموجودات المصرفية، فضلا عن ضعف الثقة في الأجهزة المصرفية في تلك لدول كان له الأثر البالغ في تعرضها للأزمة⁽²⁰⁾. على أن من الجدير بالذكر أن سحب الودائع يقل أثره في حال وجود مؤسسات متخصصة لضمان الودائع.



المبحث الثالث/ الأزمات المالية في التاريخ الاقتصادي

أصبحت الأزمات الاقتصادية صنو الاقتصاد الرأسمالي منذ الثورة الصناعية، ولكنها تباينت في حداثتها، الأمر الذي دفع بالكثير إلى دراستها ومحاولة معرفة أسبابها، ومحاولة التوصل إلى الحلول اللازمة للخروج منها، وتجاوز آثارها. وكانت أول أزمة واضحة تلك التي حدثت في إنكلترا عام (1825)، كان من أهم مظاهرها حدوث أزمة تسليف ونقد، ومن أهم نتائجها تراجع الإنتاج والتصدير، وانتشار البطالة والفقير. ثم تلتها أزمة أخرى في النصف الثاني من عام (1836)، شملت جميع فروع الصناعة في إنكلترا، قادت إلى مرحلة ركود طويلة امتدت حتى عام (1842). ثم ما لبثت أن حدثت أزمة جديدة في عام (1866) بسبب بعض الحروب التي وقعت بين الدول الأوروبية، والذي أدى إلى توتر اقتصادي كبير في أوروبا. ثم توالى الأزمات فقد حدثت واحدة في عام (1882)، وأخرى في عام (1890)، وثالثة أكبر في أوروبا في عام (1900)، تلتها أزمة عام (1907)، كان أبرزها وأكثرها تأثيراً وأطولها أمداً أزمة (1873-1896) التي استمرت ثلاث وعشرين سنة.⁽²¹⁾ وشهدت تلك المدة نشوء المصارف المركزية واستخدام الائتمان على المستوى الوطني والعالمي، وزاد تمويل الشركات بأشكالها كافة، وأخذت المضاربة في الأسواق المالية تأخذ بعداً جديداً أكثر حدة وأكثر توسعاً، مما سبب حدوث أزمات اقتصادية متعددة، كان من نتائجها ان تعرض الاقتصاد العالمي، وخاصة في المدة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، (1914-1918)، إلى ركود تام رافقه تضخم انتقل من أوروبا إلى أمريكا الشمالية، أما أهم أسبابها، فهو تسريح مئات الآلاف من الجنود بعد الحرب، مما زاد من عدد العاطلين وتفشي البطالة وضعف القدرة الشرائية.⁽²²⁾

وبعد مدة من انتهاء الحرب العالمية الأولى، شهدت العلاقات النقدية والمالية الدولية بعض الاستقرار النسبي، ثم ما لبثت أن اجتاحت العالم أزمة جديدة امتدت من العام 1929 إلى العام 1933، والتي كان من أهم أسبابها جملة من الانحرافات الحاصلة في الأسواق الدولية تتلخص في البيع على المكشوف من قبل المضاربين على الأسهم التي ليست في ملكيتهم بأسعار مرتفعة على أمل شرائها عند انخفاض أسعارها مقابل هامش ربح، فضلاً عن الممارسات غير الأخلاقية واستغلال ثقة العملاء، والتلاعب في أسعار الأوراق المالية، ومما زاد في حدوث الأزمة أن الحكومة الأمريكية لم تكتمف بأن يسرت القروض الداخلية، وإنما شجعت أيضاً القروض الخارجية لتحقيق هدفها استراتيجياً هاماً بالنسبة لها، ألا وهو ربط اقتصاديات الدول الأوروبية برأس المال الأمريكي بغرض السيطرة عليه، وكانت النتيجة أن غمرت الأموال المصارف والشركات الأمريكية الكبرى، التي أعيد توظيفها في سوق الأسهم، للحصول على ثروات جديدة.⁽²³⁾ وكان من تداعيات ذلك حدوث أزمة حقيقية أدت إلى خسارة المستثمرين لعملياتهم في الأسواق المالية الأمريكية بحوالي 200 مليار دولار، وإفلاس أكثر من 3500 مصرف في يوم واحد، أما على المستوى العالمي فقد اتسعت آثارها لتشمل معظم القطاعات الاقتصادية، وكان القطاع المالي والمصرفي أكثر المتضررين.⁽²⁴⁾ أما في التاريخ الاقتصادي الحديث فقد حدثت العديد من الأزمات المالية، يمكن استعراض بعض منها وكما يأتي:

أولاً: أزمات الثمانينات من القرن الماضي:

خلال الثمانينات حدثت أزمتين متتاليتين، الأولى، عام 1987 والتي بدأت بانخفاض كبير لأسعار الأسهم والسندات، إذ سجلت بورصة وول ستريت بنيويورك في 19 أكتوبر 1987 انخفاضاً متتالياً في أسعار تداولاتها المالية نتيجة اندفاع المستثمرين إلى بيع أسهمهم، بخسارة تجاوزت 800 مليار دولار، وانخفاض القيمة السوقية لأسهم أشهر الشركات الصناعية بمقدار 26%، وفقد مؤشر داو جونز 508 نقطة في يوم واحد، مما أثر على باقي البورصات العالمية، ففي بورصة لندن فقدت السوق أكثر من 22% من قيمتها، بينما بلغت الخسائر 17%، 15%، 12% في كل من بورصة طوكيو وفرانكفورت وأمستردام على التوالي. وتعود أسباب الأزمة إلى الخلل في التوازن بين العرض والطلب الناشئ جراء كثرة أوامر البيع بشكل واسع. والثانية هي أزمة 1989، والتي ابتدأت عقب إعلان الحكومة الأمريكية عن رفع أسعار الجملة والتجزئة بنسبة 9%، 5% على التوالي، مع امتناع البنك المركزي الأمريكي "البنك الاحتياطي الفدرالي" عن تخفيض أسعار الفائدة.⁽²⁵⁾ تختلف آثار أزمة 1989 بالمقارنة بأزمة 1987 لأسباب عديدة أهمها اقتصار بيع الأوراق المالية (الأسهم خاصة) على المستثمرين الصغار دون تدخل الشركات الكبيرة، مما يعني ضعف حجم ونطاق العمليات ومن ثم عدم تسببها في التأثير بشكل كبير في الأسعار. فضلاً عن الاهتمام الحكومي بالأزمة حيث سارعت الحكومات إلى التدخل لإيقاف الأزمة، عن طريق مواجهة عمليات البيع المتزايدة بحجم كبير جداً من السيولة،



أثر القصور في المعايير والادوات المستخدمة لإدارة النظام المصرفي في نشوء الأزمات المالية - بالتركيز على اتفاقيات بازل 1، 2.

وهو ما ساعد على احتواء الأزمة، بينما اتسم موقف الحكومة الأمريكية باللامبالاة في أزمة 1987 مما أثر سلباً وزاد في تفاقم الأزمة⁽²⁶⁾.

ثانياً: أزمة الأسواق المالية الناشئة 1994 :

ويقصد بالأسواق الناشئة بأنها أسواق مالية لبلدان تعودت على تلقي تدفقات رؤوس أموال خارجية ضخمة لفترة طويلة فأصبحت أكثر اندماجاً في السوق الدولية واستجابة وأشد حساسية لآليات السوق، ومع توقف هذه التدفقات النقدية حدثت الأزمة المالية وأصبح الاقتصاد يواجه التزامات وديون مالية. وهو ما حدث في المكسيك عام 1994، والأرجنتين 1998⁽²⁷⁾.

ثالثاً: أزمة جنوب شرق آسيا 1997:

تعرضت مجموعة من الدول الآسيوية في جنوب شرقي آسيا عام 1997، لأزمة مالية حادة، وتعود أسباب هذه الأزمة إلى تجاهل حكومات دول اندونيسيا، تايلاند، كوريا، ماليزيا للمشاكل المالية التي بدأت تتفاقم نتيجة ثقتهم المفرطة في الأداء الاقتصادي المتميز مما سبب لها أزمة سعر صرف حقيقية. حيث انخفضت أسعار الصرف بفعل عمليات المضاربة على سعر العملة وتدنت الأرباح في أسواق الأسهم مما اضطر السلطات النقدية إلى رفع الفائدة بهدف وقف التحويل من العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية ولاسيما الدولار الأمريكي، فارتفعت أسعار الفائدة في أسواق بعض هذه الدول إلى أكثر من 200% من السعر السابق، مما دفع المستثمرين للتخلص من الأوراق المالية التي لديهم والاستفادة من سعر الفائدة، مما أدى إلى انخفاض أسعار الأسهم بنسبة تراوحت بين (25-50)% من الأسعار السائدة في السوق⁽²⁸⁾.

رابعاً: الأزمة المالية 2008.

ان الأزمة المالية التي حدثت عام 2008 تعود، وحسبما رأي الكثير من المتخصصين إلى ان التزامات المؤسسات المالية، والتي تعد الجزء الأكبر من النظام المصرفي، كانت تفوق قيمة الأصول المقابلة لها، إلى الدرجة التي أصبحت فيها سيولة النظام المصرفي غير كافية لتغطية نفقاته⁽²⁹⁾ بينما يؤكد آخرون⁽³⁰⁾ ان جذور الأزمة تعود إلى العام 2001 ، وبالتحديد عندما أصيب الاقتصاد الأمريكي بصدمة اقتصادية نتيجة لتدمير برجي التجارة العالميين، وخشية أصحاب القرار ان يؤدي ذلك إلى حالة انكماش اقتصادي يصل إلى حد الأزمة، فكان الحل ان قامت الحكومة بتشجيع المصارف على الاقراض من خلال التخفيض المستمر لأسعار الفائدة، مما أدى إلى هبوط أسعار الفائدة إلى مستويات متدنية جداً خلال الفترة من 2002 إلى نهاية 2005، وهو ما يعرف بالأموال الرخيصة (انخفاض أسعار الفائدة) حتى وصلت إلى 1% في عام 2003، مما زاد من الطلب على القروض. ولاسيما التوسع في الاقراض الاستهلاكي والاقراض العقاري بشكل غير مسبوق في التاريخ وبدون تكوين الاحتياطات الكافية وبتجاهل مبادئ واصول العمل المصرفي في عدم الاقراض لقطاع واحد أكثر من النسب المتعارف عليها عالمياً، مما زاد انكشاف المصارف لقطاع دون غيره وهو قطاع الإسكان.

ومع توسع المصارف والمؤسسات المالية في نسب التمويل العقاري دون ضمانات كافية أثر سلباً على قدرتها المالية رغم محاولاتها الاقراض من مصارف أخرى عبر السوق النقدية ورغم تدخل البنوك المركزية في تقديم مليارات الدولارات كقروض للمصارف، إلا أن اتساع رقعة المصارف التي تعاني من عجز السيولة، أدى في مرحلة تالية إلى ظهور أزمة مالية حادة تسببت بإفلاس أكثر من 120 من المؤسسات المالية الأمريكية أو أصبحت قريبة من الإفلاس كما هو الحال مع أكبر مؤسسة تأمين أمريكية AIG لولا تدخل الخزانة الأمريكية والاحتياطي الأمريكي الفدرالي لإنقاذها⁽³¹⁾.

وعلى الرغم من جزالة الأفكار السابقة إلا ان الآراء حول حدوث هذه الأزمة والتي وردت في تقرير (Lievin – Cobwin)⁽³²⁾ ، هي الأقرب للمنطق، حيث ذكر التقرير ان " الأزمة لم تكن كارثة طبيعية بل حدثت نتيجة للمخاطر الكبيرة والمنتجات المالية المعقدة والتضارب في المصالح التي لم يكشف عنها وفشل للضوابط Regulators وسوء ادارة هيئات تقدير الائتمان فضلاً عن تأثيرات السوق المالية Wall Street . كما ان مجلس التحقيق عن الأزمة الذي شكل في الولايات المتحدة الأمريكية وجد في عام 2011 بأن الأزمة كان يمكن تجنبها من خلال كبح جماح التيار القوي للرهون الفاسدة، وان سببها هو الفشل الواسع في الإجراءات المالية، بما فيها بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. فضلاً عن ذلك فإن انهيار الحوكمة governance لدى الشركات وميلها المفرط لتحمل المخاطر الكبيرة، وعدم تهية واضعي السياسات لمواجهة



أثر القصور في المعايير والادوات المستخدمة لإدارة النظام المصرفي في نشوء الأزمات العالية - بالتركيز على اتفاقيات بازل 1، 2.

المبحث الرابع / اتفاقية بازل I : الإطار العام وأسباب النشوء

أولاً: الأسباب التي دعت الى نشوء لجنة بازل.

3) المنافسة بين المصارف الكبرى لدولهم لم تكن عادلة بالنظر الى اختلاف مستوى القيود التي تفرض على هذه المصارف في مختلف الدول، فبعض الدول تضع قيوداً مشددة على المصارف، في حين ان البعض الآخر يأخذ بنظم أكثر تساهلاً، لذا وجدوا انه من المناسب تحقيق أكبر قدر من التنسيق في القيود المفروضة على العمل المصرفي بينها بغية توفير درجة أكبر من المنافسة السليمة دولياً في عمل هذه المصارف⁽³⁶⁾. وإدراكاً منها لأهمية وخطورة القطاع المالي، ولاسيما قطاع المصارف، فقد حرصت السلطات النقدية في تلك الدول⁽³⁷⁾ على تشكيل لجنة في العام 1974 تتولى العمل على تطوير "الانظمة المصرفية والممارسات الرقابية" في إطار بنك التسويات الدولية للرقابة على البنوك دعيت بلجنة بازل للإشراف المصرفي B.I.S، نسبة الى مدينة بازل السويسرية⁽³⁸⁾. تهدف بشكل أساسي إلى:⁽³⁹⁾

- 1- تشجيع البنوك المركزية على التعاون في حل مشاكل القطاع المصرفي من خلال التحسينات التي تدخلها هذه الاتفاقية على مفهوم كفاية رأس المال ودقة قياس المخاطر.
- 2- التنسيق بين السلطات النقدية والرقابية ومشاركة تلك السلطات مسؤولية مراقبة وتنظيم تعاملها مع المؤسسات المالية الأجنبية بما يحقق كفاءة وفعالية الرقابة المصرفية.
- 3- تعزيز المنافسة بين المصارف النشطة عالمياً.
- 4- العمل على إيجاد نظام رقابي كفاء وفعال لتحقيق الاستقرار في السوق المالي.

وقد أصبحت هذه المبادئ فيما بعد قواعد رئيسة ومهمة لتقييم الأنظمة المصرفية الناجحة وفي مختلف دول العالم وشرط مسبق للاندماج المالي العالمي.

وتعد لجنة بازل للرقابة المصرفية لجنة استشارية فنية لا تستند الى أية اتفاقية أو معاهدة دولية، وإنما أنشئت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، وهي بذلك تنظيم غير رسمي ولكنه قائم على تفاهم وتنسيق في المواقف بين محافظي بنوك تلك الدول، ولذلك فإن قرارات أو توصيات هذه اللجنة لا تتمتع بأي صفة قانونية أو إلزامية، رغم أنها أصبحت مع مرور الوقت ذات قيمة "فعلية" كبيرة. وتتضمن قرارات وتوصيات اللجنة وضع المبادئ والمعايير المناسبة للرقابة على المصارف مع الإشارة إلى نماذج الممارسات الجيدة في مختلف البلدان بغرض تحفيز الدول على إتباع تلك المبادئ والمعايير والإفادة من هذه الممارسات⁽⁴⁰⁾. وقد استطاعت هذه اللجنة ان تسهم بقدر كبير في ارساء اطار مشترك للرقابة المصرفية وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة يقوم على التنسيق بين مختلف السلطات الرقابية، لإيجاد آليات لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها المصارف.

يتبين من خلال ما تقدم ان لجنة بازل أصبحت تمثل حجر الأساس للتعاون الرقابي الدولي، كما تلجأ بعض المنظمات الدولية، فضلاً عن بعض الدول، الى ربط مساعداتها للدول الأخرى بمدى احترامها لهذه القواعد والمعايير الدولية، وتتضمن برامج الإصلاح المالي للصندوق والبنك الدوليين في كثير من الاحوال شروط تلزم الدول بإتباع القواعد والمعايير الدولية في مجال الرقابة على البنوك وغيرها من قواعد ومعايير الإدارة السليمة، فالقواعد التي تصدرها لجنة بازل تتمتع بالإلزام الأدبي الذي يصاحبه في معظم الاحوال تكلفة اقتصادية عند عدم الانصياع لها⁽⁴¹⁾.

ثانياً: الإطار العام لقرارات لجنة بازل I.

ان الصناعة المصرفية، ونتيجة للتحديات الكبيرة التي واجهتها، تطلبت تطويراً مستمراً لمبادئ الإدارة والرقابة والآليات المستخدمة. إذ لعبت لجنة بازل للرقابة المصرفية دوراً رائداً في تقنين العديد من هذه التطورات، وكانت البداية في اصدار اتفاقية بازل الاولى، والتي قامت بتطوير حزمة من المعايير الجديدة لكفاية رأس المال والرقابة المصرفية التي ينبغي ان تسود في النظام المصرفي الدولي. وقد جاء هذا الاجراء نتيجة للتنسيق بين البنوك المركزية لمجموعة الدول العشر بغرض تحقيق المنافسة السليمة بينها، ثم ما لبث ان أصبح هذا الإصلاح معياراً للسلامة المالية للمصارف وأصبح التوافق مع هذه الشروط عنصراً في تحديد الجدارة الائتمانية للدول وبنوكها⁽⁴²⁾.



أثر القصور في المعايير والادوات المستخدمة لإدارة النظام المصرفي في نشوء الأزمات العالية - بالتركيز على اتفاقيات بازل 1، 2.

1- كفاية رأس المال

والمقصود بكفاية رأس المال (Capital Adequacy) هنا هي مقدار رأس المال المناسب للهيكل المالي للمصرف⁽⁴³⁾. وهي بذلك تعبر عن العلاقة بين مصادر رأس مال المصرف والمخاطر المحيطة بموجوداته، ولذلك عرفت بأنها "زيادة موجودات المصرف عن مطلوباته"⁽⁴⁴⁾. مع ان مجرد زيادة موجودات المصرف على مطلوباته لا يعكس ملاءة المصرف ومثانة مركزه النقدي، لأنه قد لا يكون بمقدوره تسبيلها عند الحاجة، لاسيما إذا كانت تلك الموجودات مبان وعقارات أو مركبات أو ديون موجلة لأجال متوسطة أو طويلة، أو كان تسبيلها يستلزم خسارة محققة. لذلك فان كفاية رأس المال يجب ان تعبر حقيقة عن "ملاءمة رأس مال المصرف لأصوله الخطرة أو ودائعه"⁽⁴⁵⁾. وتقاس هذه النسبة مدى كفاية رأس المال المحتفظ به من قبل البنك لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها. على ان من الجدير بالذكر ان عملية قياس كفاية رأس المال ابتدأت من خلال حساب نسبة حقوق الملكية إلى الودائع، باعتبار أن ارتفاع هذه النسبة تعني المزيد من الأمان للمودعين، ثم تطورت عملية القياس لتشمل جانب الموجودات بقسمة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات⁽⁴⁶⁾. ومن أجل تحقيق اهداف رقابية، فقد جرى الاتفاق في اطار مباحثات لجنة بازل I، على تقسيم رأس المال على شريحتين⁽⁴⁷⁾:

الشريحة الأولى: وتمثل رأس المال الاساسي، (Core Capital) ويشمل أولا حقوق المساهمين (رأس المال المدفوع) والتمثل بالأسهم العادية وثانيا الاحتياطيات المعلنة المتمثلة (بالاحتياطيات العامة والقانونية والأرباح غير الموزعة أو المحتجزة).

الشريحة الثانية: ويمثل رأس المال المساند او التكميلي، (Supplementary Capital) ويشمل احتياطيات إعادة تقييم الموجودات والمخصصات العامة والاحتياطيات غير المعلنة وأدوات رأس المال الهجينة (دين + حقوق ملكية) و الديون طويلة الأجل من الدرجة الثانية.

كما تشترط توصيات بازل 1 أن لا يزيد مبلغ رأس المال المساند عن 100% من مبلغ رأس المال الأساسي⁽⁴⁸⁾. وإن معدّل كفاية رأس المال يقاس كما في المعادلة في الشكل (2).

الشكل (2): معدّل كفاية رأس المال

$$\frac{\text{الشريحة 1 + الشريحة 2}}{\text{أقل او يساوي 8}} = \text{معدل كفاية رأس المال}$$

مجموعة التعهدات والالتزامات المرجحة بالمخاطر

المصدر: طيب لحيلح، كفاية رأس المال المصرفي على ضوء توصيات لجنة بازل، الملتقى الوطني حول الاصلاح المصرفي في الجزائر، جامعة جيجل، الجزائر، جويلية 2005، ص2005، ص 5-6.

واستنادا الى الكثير من المعطيات التي توفرت لدى لجنة بازل I قدّمت في العام 1988 توصياتها الأولى بشأن كفاية رأس المال، والتي تم فيها اعتماد نسبة عالمية لكفاية رأس المال تستند الى نسبة رأس المال إلى الأصول حسب درجة خطورتها وبطريقة مرجحة، وقدّرت هذه النسبة بـ 8 %، على ان يتم تطبيق هذه النسبة اعتباراً من نهاية عام 1992، وبشكل تدريجي خلال ثلاث سنوات⁽⁴⁹⁾. وفي عام 1993 اخذت اللجنة بنظر الاعتبار المخاطر الائتمانية⁽⁵⁰⁾، فضلا عن مخاطر السوق التي تضمنت (مخاطر تقلبات اسعار الفائدة، مخاطر تقلبات اسعار الصرف، مخاطر تقلبات اسعار عقود الاسهم والسلع ويطلق عليها بعقود المشتقات)⁽⁵¹⁾، مما تطلب اضافة شريحة ثالثة الى رأس المال لتغطية مخاطر السوق فقط، تمثلت في القروض المساندة لاجل، وهي الديون الفرعية قصيرة الاجل، والتي يسمح بتحويلها الى حقوق الملكية اذا عجز المصرف عن الوفاء بمتطلبات رأس المال النظامية.



أثر القصور في المعايير والادوات المستخدمة لإدارة النظام المصرفي في نشوء الأزمات العالية - بالتركيز على اتفاقيات بازل 1، 2.

2- أوزان المخاطر

استناداً إلى أوزان المخاطرة الائتمانية تم تقسيم دول العالم إلى مجموعتين: الأولى هي دول متدنية المخاطر وأخرى مرتفعة المخاطر، فأما التي متدنية المخاطر فتضم مجموعتين فرعيتين، الأولى هي الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، فضلاً عن سويسرا والمملكة العربية السعودية، أما الثانية هي الدول التي قامت بعقد بعض الترتيبات الافتراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي وهي: أستراليا، النرويج، النمسا، البرتغال، نيوزيلندا، فنلندا، إسبانيا، الدانمارك، اليونان وتركيا، أما بالنسبة للدول مرتفعة المخاطر فهي تشمل كل دول العالم ما عدا الدول التي أشير إليها في المجموعة السابقة⁽⁵²⁾. على أن من الجدير بالذكر أن اللجنة قامت بتعديل تلك القاعدة خلال العام 1994 وذلك باستبعاد أي دولة من هذه المجموعة لمدة 5 سنوات إذا ما قامت بإعادة جدولة ديونها الخارجية، كما قامت بوضع أوزان ترجيحية خمسة مختلفة لدرجة مخاطر الأصول اعتماداً على اختلاف الأصل أو اختلاف الملتزم بالأصل أي المدين، وهي: الصفر، 10%، 20%، 50%، 100%⁽⁵³⁾ وبيّن الشكل (3) الموجودات وأوزانها الترجيحية من المخاطر حسب مقررات اتفاقية بازل I.

الشكل (3): الموجودات وأوزانها الترجيحية من المخاطر حسب مقررات اتفاقية بازل I.

<ul style="list-style-type: none">• المطلوبات من الحكومة والبنك المركزي بالعملة المحلية• مطلوبات أخرى من دول OECD وبنوكها المركزية• مطلوبات معززة بضمانات نقدية أو ضمانات من حكومات OECD	موجودات لاتحمل مخاطر
<ul style="list-style-type: none">• مطلوبات من مؤسسات القطاع العام والقروض المضمونة من قبلها• مطلوبات من مصارف مرخصة في دول OECD أو قروض مضمونة• مطلوبات أو قروض مضمونة من مصارف خارج دول OECD	موجودات متوسطة المخاطر
<ul style="list-style-type: none">• مطلوبات من القطاع الخاص ومطلوبات من شركات تابعة للقطاع العام• مطلوبات من القطاع الخاص ومطلوبات من شركات تابعة للقطاع العام• مطلوبات من الحكومات لدول غير OECD (ما لم تكن بالعملة المحلية)	موجودات عالية المخاطر

المصدر (بتصرف): ميساء محي الدين كلاب، دوافع تطبيق دعائم بازل II وتحدياتها - دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2007، ص 31.



المبحث الخامس / الارتباط بين القصور في مقررات لجنة بازل I ونشوء الازمة المالية

ولبيان علاقة الارتباط بين القصور في مقررات لجنة بازل I ونشوء الازمات المالية يتطلب بيان الآثار الايجابية التي تركتها مقررات بازل I حين تم تطبيقها على النظام المصرفي الدولي. ومن ثم بيان جوانب القصور التي أدت الى او ساهمت في نشوء الازمة المالية.

أولاً: الآثار الايجابية

أ- تنظيم عمليات الرقابة على معايير كفاية رأس المال لتكون ذات علاقة مباشرة بالمخاطر التي كانت تتعرض لها أصول المصارف، مما كان له الأثر البالغ في دعم واستقرار النظام المصرفي.
ب- تحقيق نوع من العدالة بين المصارف فيما يخص قدرتها على المنافسة في العمل المصرفي. فضلاً عن إتاحة المعلومات حول المصارف مما ساعد العملاء على اتخاذ القرار الأفضل.
ج- حث المصارف لأن تكون أكثر رشداً في استخداماتها واستثماراتها، والتوجه إلى التوظيف في أصول ذات أوزان أقل من حيث المخاطرة، وحثها على الموازنة المستمرة بين حجم الأصول الخطرة ورأس المال المقابل لها.⁽⁵⁴⁾

د- سهولة التطبيق لمقررات لجنة بازل، ما يوفر على المصارف الوقت والجهد؛ نظراً لاهتمامها فقط بمخاطر الائتمان⁽⁵⁵⁾ فضلاً عن امكانية المصارف إلى تصفية أصولها الخطرة واستبدالها بأصول أقل مخاطرة، إذا واجهت صعوبة في زيادة عناصر رأس المال لاستيفاء النسبة المطلوبة لمعيار كفاية رأس المال.

ثانياً: جوانب القصور في معيار بازل I

من المؤكد ان معيار بازل I قد ساهم إلى حد كبير في تحقيق الاستقرار المصرفي على مستوى العالم وعزز المنافسة بين المصارف، إلا أن التطور في دور النظام المصرفي جعل من معيار بازل I لا يلبي متطلبات المرحلة الحالية والمستقبلية، فأصبح مؤشراً غير كاف لقياس السلامة المالية المصرفية.⁽⁵⁶⁾ ويمكن استعراض بعض جوانب القصور في معيار بازل I وكما يأتي:

أ- ان التركيز الشديد على مخاطر الائتمان، انطوى على تبسيط شديد للمخاطر الفعلية الأخرى المحيطة بالأصول المصرفية، وعلى الرغم من أخذ مخاطر السوق بنظر الاعتبار في التعديل الخاص بعام 1996 لكن في الحقيقة لم يتم تناولها بصورة شاملة وإنما تم التركيز على بنود المحفظة الاستثمارية فقط واهمال المخاطر التي تتعرض لها بقية بنود أصول والتزامات المصرف⁽⁵⁷⁾، فضلاً عن ذلك لم يتم التعرض لمخاطر التشغيل ومخاطر السيولة التي أصبحت تشكل ركناً أساسياً من المخاطر التي تتعرض لها المصارف في الوقت الحاضر.

ب- الامتيازات الكبيرة، ولاسيما بتخصيص وزن مخاطر منخفض، التي ضمنها معيار بازل I لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD على حساب غيرها من حكومات وبنوك باقي دول العالم⁽⁵⁸⁾، بالرغم من أن بعض الدول الأعضاء في هذه المنظمة تعاني من مشاكل اقتصادية قد تفوق دول العالم الأخرى غير الأعضاء بها مثل تركيا واليونان.

ت- شجعت اتفاقية بازل I المصارف على امتلاك الأصول السائلة وشبه السائلة ذات درجة المخاطرة المنخفضة وكانت النتيجة ان احجمت معظم المصارف عن الاستثمار في المشروعات الضخمة (مشروعات صناعية، مشروعات البنية الأساسية، الاستثمارات التكنولوجية)، ذات درجة المخاطرة المرتفعة، مما يتعارض مع تحقيق التنمية في الدول النامية بصفة خاصة، إذ تعد المصارف أحد الدعامات الأساسية لتمويل هذه المشروعات.

ث- ان اعتماد معايير لجنة بازل I من قبل المصارف وضع قيوداً عليها، مما أدى الى اشتداد درجة المنافسة التي تواجهها تلك المصارف من المؤسسات غير المصرفية التي دخلت مجال العمل المصرفي مثل شركات التأمين وصناديق الاستثمار، ولا تخضع بدورها لمتطلبات معيار كفاية رأس المال، فضلاً عن التكلفة الإضافية التي تقع على المنشآت المصرفية والتي تتحملها في سبيل استيفاء متطلبات المعيار، مما يجعلها في موقف تنافسي أضعف من المؤسسات غير المصرفية التي تؤدي خدمات مماثلة⁽⁵⁹⁾.



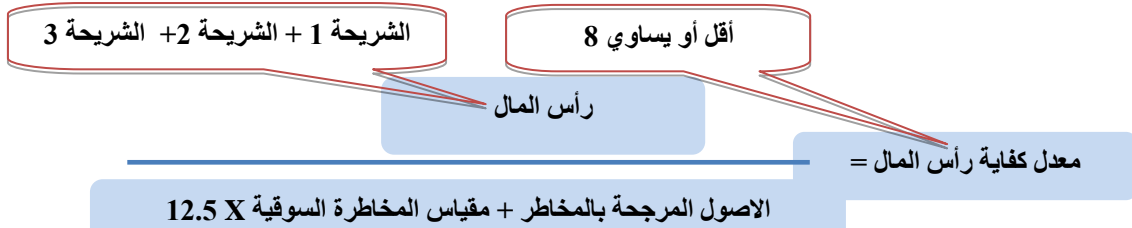
أثر القصور في المعايير والأدوات المستخدمة لإدارة النظام المصرفي في نشوء الأزمات المالية - بالتركيز على اتفاقيات بازل 1، 2.

- ج- تغيرات جديدة في بيئة العمل المصرفي لم تستوعبها اتفاقية بازل I، ومنها التطورات التي حصلت في إدارة المخاطر والابتكارات المالية. إذ إن قدرة المصارف على التلاعب بمتطلبات رأس المال من خلال المستجندات الحديثة من أدوات مصرفية ومالية كالمشتقات مثلا أمكنها من تجنب متطلبات رأس المال المحددة وفقا لمعيار بازل واحد من خلال مراجعة رأس المال باستخدام توريق الديون والمشتقات⁽⁶⁰⁾. وترتب على هذا النوع من الأدوات المالية مشكلة عند التطبيق الفعلي.
- ح- لا يفرق اتفاق بازل I بين المقترضين، فوفقا لمعيار بازل فإن نسبة رأس المال تسهم بطريقة غير مباشرة بالتوجه نحو الإقراض إلى العملاء غير الجديرين أو ذوي الخطورة العالية من أجل تحقيق عائد أكبر، على أساس أنه كلما زادت المخاطر كلما زاد العائد⁽⁶¹⁾، مما يدفع البنوك إلى المراجعة بين الديون بحيث يتم توريق الديون الممتازة والاحتفاظ بالديون ذات الخطورة العالية في محفظة البنك.
- خ- عمدت كثير من الدول إلى اعتبار نسبة 8% الحد الأقصى بدلا من الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال مما شكل عاملا لعدم المساواة بين هذه الدول.

ثالثا: أثر الازمة المالية 1994 على تعديل مقررات لجنة بازل الاولى

- 1- نتيجة للأزمة المالية التي تعرضت لها بعض البلدان ، مثل المكسيك في العام 1994 والتي سميت آنذاك بأزمة الأسواق المالية الناشئة اقترحت لجنة بازل وفي العام 1995 تحديدا الأخذ بنظر العناية مخاطر السوق بعد أن كانت الاتفاقية الأولى تُعنى بمخاطر الائتمان فقط، وبعد الكثير من النقاشات والتعديلات أصبحت الاتفاقية الجديدة جاهزة للتطبيق في العام 1998 وفق الاعتبارات الجديدة⁽⁶²⁾.
- 2- لتلافي القصور في قياس كفاية رأس المال بحسب المفهوم الذي حددته بازل 1 تم إضافة شريحة ثالثة لرأس المال تمثلت بالقروض المساندة لأجل⁽⁶³⁾. ووفق هذا التعديل تصبح العلاقة المعدلة لحساب كفاية رأس المال كما الشكل (4)⁽⁶⁴⁾:

الشكل (4): العلاقة المعدلة لحساب كفاية رأس المال



المصدر: لعراف فائزة، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، تخصص: إدارة أعمال، جامعة مسيلة، 2010، ص ص 61، 60

والغاية من حساب نسبة رأس المال الإجمالية للمصرف بتلك الطريقة هي إيجاد علاقة عددية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق وأثر كل منهما في معدل كفاية رأس المال. وتتم عن طريق ضرب المخاطرة السوقية في 12.5 ثم إضافة الناتج إلى مجموع الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة والمجمعة لغرض مقابلة مخاطر الائتمان، ومن ثم سوف يكون بسط الكسر هو مجموع رأس مال البنك من الشريحة الأولى والثانية والذي تم تحديده عام 1988 ، فضلا عن عناصر رأس المال من الشريحة الثالثة والتي يمكن استخدامها لمواجهة مخاطر السوق.



أثر القصور في المعايير والادوات المستخدمة لإدارة النظام المصرفي في نشوء الأزمات العالية - بالتركيز على اتفاقيات بازل 1، 2.

المبحث السادس / مقررات بازل II وانعكاساتها على النظام المصرفي

لقد حاول القائمون على اتفاقية بازل II تجاوز جوانب القصور الذي تخللتها اتفاقية بازل I مما استوجب إعادة النظر فيها، ولكن على مراحل بدأت منذ العام 1999 حتى العام 2006 حيث بدأ تطبيق اتفاقية بازل II مع بداية عام 2007 .

أولاً: الاطار العام لمقررات بازل II

قامت اتفاقية بازل II على ثلاثة أركان، هي تحقيق الحد الأدنى من متطلبات رأس المال، وعمليات المراجعة الداخلية، وانضباط السوق، ويبين الجدول (1) العناصر الأساسية لها.

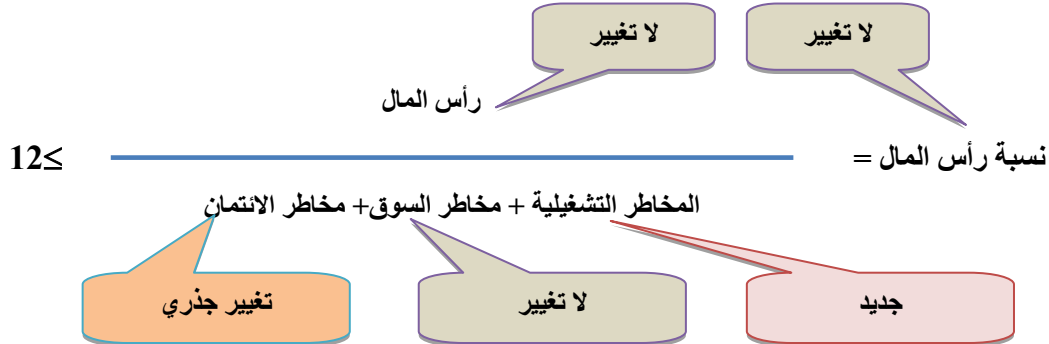
الجدول رقم (1): المبادئ الأساسية لاتفاقية بازل II

الركن الأول: متطلبات الحد الأدنى من رأس المال	الركن الثاني: عمليات المراجعة الداخلية	الركن الثالث: انضباط السوق
لا تغيير جوهري في احتساب متطلبات رأس المال تجاه مخاطر السوق.	وجوب امتلاك المصارف أساليب لتقييم ملاءة رأس المال وفقاً لحجم المخاطر	- تشجيع سلامة المصارف وملائتها و تعزيز الشفافية.
تغيير كبير في أساليب احتساب المخاطر الائتمانية وهي: وهي الأسلوب المعياري، أسلوب التقييم الداخلي الأساسي، أسلوب التقييم الداخلي المتقدم.	مراجعة الجهة الرقابية لأساليب تقييم كفاية رأس المال لدى المصارف الخاضعة لها، واتخاذ الاجراءات المناسبة عند عدم قناعتها بعدم كفاية رأس المال	تحقيق أفصح أساسيات أكثر فعالية من خلال عمليات تقييم وإدارة المخاطر، فضلاً عن كفاية رأس المال.
متطلبات اضافية تجاه المخاطر التشغيلية عند احتساب متطلبات الحد الأدنى لرأس المال.	يتعين على الجهة الرقابية أن تتوقع احتفاظ المصارف بزيادة في رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب.	
حوافز للمصارف لاستخدامها أساليب التقييم الداخلي، وكفاءة في جمع البيانات والمعلومات.	تدخل الجهة الرقابية في وقت مبكر لمنع تراجع رأس المال عن المستوى المطلوب.	

المصدر: صندوق النقد العربي، الملامح الأساسية لاتفاقية بازل II والدول النامية، أبو ظبي، 2004، ص 18.

ويتبين من الجدول (1) ان بازل II جاءت بمعايير جديدة تلتزم بها المصارف التجارية والبنوك المركزية على حد سواء، وأدوات جديدة تستخدمها المصارف لتعزيز سلامتها المصرفية وسلامة الجهاز المصرفي ككل. وانها جاءت بنظرة أشمل لمخاطر المصارف والتعامل معها بشكل دقيق، كما يتبين أيضاً ان هذه الاتفاقية دعمت رأس مال المصارف بعناصر جديدة. وإذا كان اتفاقية بازل I قد غطت نوعين من المخاطر هما مخاطر الائتمان ومخاطر السوق وكما تمت الإشارة الى ذلك، فان بازل II غطت مخاطر التشغيل فضلاً عن المخاطر السابقة، مع اختلاف أساليب قياس مخاطر الائتمان في بازل II عن بازل I. ووفقاً للمتغيرات الجديدة التي طرأت على مقررات بازل، وخاصة اضافة المخاطر التشغيلية، فان نسبة كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل II أصبحت 12% بدلاً من 8%، وان هذه النسبة يمكن حسابها من خلال الصيغة في الشكل (5).

الشكل (5): معادلة كفاية رأس المال حسب مقررات بازل II



المصدر: ميرفت على أبو كامل، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007، ص 43



أثر القصور في المعايير والأدوات المستخدمة لإدارة النظام المصرفي في نشوء الأزمات المالية - بالتركيز على اتفاقيات بازل 1، 2.

أما أهم الأدوات التي جاءت بها بازل II فيمكن بيانها كما يأتي: (65)

- 1- اعتماد التصنيف الداخلي للقروض والمقترضين والتسهيلات لاحتساب أوزان المخاطر.
- 2- السماح باستخدام أدوات التحوط بعد تحرير سعر الصرف
- 3- اعتماد الأساليب العلمية قياس مخاطر التشغيل.
- 4- زيادة مستوى الشفافية والافصاح.

ثانياً: انعكاسات مقررات بازل II على النظام المصرفي.

لبيان علاقة الارتباط بين القصور في مقررات لجنة بازل II ونشوء الازمات المالية، سنتبع المنهجية المعتمدة نفسها، ولكن أولاً سنحاول بيان الآثار الايجابية التي تركتها مقررات بازل II حين تطبيقها على النظام المصرفي الدولي. ثم بيان جوانب القصور التي أدت الى او ساهمت في نشوء الازمة المالية. وتمثل أهم الآثار الايجابية لهذه الاتفاقية في النقاط الآتية: (66)

- 1- توسيع قاعدة المخاطر والأخذ بنظر الاعتبار عدم وجود تغيير كبير في أساليب احتساب المتطلبات تجاه المخاطر واستخدام بعض الأدوات المستحدثة للتقليل منها.
- 2- الغاء التمييز بين الدول الذي كان سمة اتفاقية بازل I واقتصاره فقط على نوع المخاطر التي تتعرض لها.
- 3- ضمان سلامة المصارف، الذي يعد العنصر الجوهرى في الحفاظ على الاستقرار المالي والمصرفي المحلي والدولي.
- 4- ضمان المنافسة العادلة، ولو بشكل نسبي بين المصارف بالاستناد الى أنظمة وتشريعات متكافئة في معظم البلدان التي تعمل فيها. فضلاً عن امكانية الاستفادة من تخفيض رأس المال للمصارف التي تطبق أساليب التقييم الداخلي التي اعتمدها معيار بازل II.

ثالثاً: جوانب القصور في المعايير والأدوات في بازل II

على الرغم من جوانب القصور التي أحاطت بهذه الاتفاقية وبالرغم من صعوبة تطبيقها في كثير من المصارف، إلا أن أغلب المصارف، وبغض النظر عن اختلاف نشاطاتها وأنواعها، سعت لتطبيقها والالتزام بها. أما أهم الآثار السلبية وجوانب القصور لبازل II فتكمن في النقاط الآتية:

- 1- معظم المقررات التي جاءت بها بازل II تتلائم مع عمل المصارف الكبيرة والتي لديها خبرات وتقنيات تمكنها من تطبيقها. ولكنها تعد بمثابة تحد حقيقي لمعظم المصارف في البلدان النامية نظراً لعدم توفر البيئة المناسبة لتطبيقها والتي تعاني من قطاع مصرفي متخلف أصلاً. كما انها أي مقررات بازل II لم تأخذ بنظر الاعتبار خصوصية العمليات المصرفية في البلدان الاسلامية وخاصة نشاطات المصارف الإسلامية. (67)
- 2- من أهم جوانب القصور في مقررات بازل II هو عدم الزامية تطبيقها مما يحد من تأثيراتها في الحفاظ على استقرار النظام المصرفي. كما انها لم تسعى لتصنيف المصارف وفقاً لحجم الائتمان ووفقاً لممارساتها المصرفية، مما أدى الى مضاعفة تكاليف التمويل لديها. كما ان اليعاز للمصارف باحتجاز نسب أكبر من الأرباح أدى الى تراجع ربحيتها، وبالتالي تراجع نشاطاتها، مما كان له الأثر البالغ في القطاع المصرفي وفي الاقتصاد ككل.
- 3- فشلت مقررات بازل II في حماية المصارف، الصغيرة والكبيرة على السواء، من الضغوط الائتمانية التي تعرضت لها بسبب الأزمة المالية العالمية 2008، الأمر الذي جعل الكثير من الخبراء يشككون في الافتراضات الضمنية التي قام عليها إطار بازل II. (68)



أثر القصور في المعايير والادوات المستخدمة لإدارة النظام المصرفي في نشوء الأزمات المالية - بالتركيز على اتفاقيات بازل 1، 2.

رابعاً: أثر الأزمة المالية على تعديل مقررات بازل II.

نتيجة للأزمة المالية التي ضربت جنوب شرقي آسيا في العام 2008، أعلنت الجهة الرقابية للجنة بازل، في العام 2010 عن إصلاحات للقطاع المصرفي، تهدف إلى زيادة متطلبات رأس المال وتعزيز جودة رأس المال للقطاع المصرفي كي يتسنى له تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية الدورية، وضعت هذه الإصلاحات تحت إطار سمي بـ بازل 3. والذي يسمح للمصارف بزيادة رؤوس أموالها خلال فترة ثماني سنوات على مراحل، إذ أن تبني المعايير المقترحة يتطلب من المصارف الاحتفاظ بنسب عالية من رأس المال وكذلك برأسمال ذي نوعية جيدة⁽⁶⁹⁾. كما تلزم قواعد اتفاقية «بازل III» البنوك بتحسين نفسها جيداً ضد الأزمات المالية في المستقبل، والتغلب بمفردها على الاضطرابات المالية التي من الممكن أن تتعرض لها من دون مساعدة أو تدخل البنك المركزي أو الحكومة قدر ما أمكن⁽⁷⁰⁾.

ولقد تركزت الإصلاحات التي تضمنتها اتفاقية بازل III في أربع محاور رئيسية من التعديلات أبرزها في تعديل مقدار ما تحتفظ به من رأس مالها واحتياطياتها وكذلك متطلبات أعلى من رأس المال وجودة رأس المال، فضلاً عن اعتماد مقاييس جديدة بخصوص السيولة.

كما تطمح اتفاقية بازل III التي طورتها لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى تعزيز صلابة الأنظمة المصرفية من خلال معالجة العديد من العيوب في بازل II التي كشفت الأزمة المالية العالمية النقاب عنها، حيث تطرح معايير جديدة لرأس المال والمديونية والسيولة لتقوية قدرة القطاع المصرفي في التعامل مع الضغوط الاقتصادية والمالية وتحسين إدارة المخاطر وزيادة الشفافية، وستكون مساهمتها كبيرة في الاستقرار المالي والنمو على المدى الطويل.⁽⁷¹⁾

المبحث السابع / دور النظام المصرفي في نشوء الأزمات المالية

أولاً: تحديد مؤشرات الإنذار المبكر للأزمات المالية

رغم التطور الكبير الذي حدث في العلوم المالية والمصرفية وتطور القدرة على التعبير عنها بشكل كمي من خلال ابتكار النماذج المتنوعة واكتشاف العلاقات التي تحكم متغيراتها المختلفة، إلا أنها ما زالت حتى الآن عاجزة عن التنبؤ بشكل دقيق بالأزمات المالية والمصرفية المختلفة، أماكن حدوثها، وأوقات حدوثها، وأعمارها، وتداعياتها، وامتداداتها. ومع مضي الوقت وزيادة عدد المتغيرات التي تتحكم في الأزمة تزداد صعوبة التنبؤ، وتعمق الفكرة القائلة إن السياسات والإجراءات التي تتبعها السلطات لا يمكن إلا أن تكون سياسات علاجية وليست سياسات وقائية. ومن خلال استعراض الأزمات المالية المختلفة، نجد أن القاسم المشترك لحدوث الأزمات المالية وتطورها واستمرارها يتمحور حول النقاط الآتية:

- 1- سوء إدارة أسعار الصرف وسوق العملات، إذ استمرت الكثير من الدول بنظام سعر الصرف الثابت لعمليتها مقابل الدولار الأمريكي رغم الارتفاع المهم في قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسية، الأمر الذي أفضى إلى ضعف القدرة التنافسية لاقتصادات تلك الدول.
- 2- الارتفاع الحاد في أسعار الفائدة، وإدارة الدين الحكومي قصير الأجل، والتوسع في منح الائتمان من قبل البنوك، كما حدث في الأسواق الناشئة.
- 3- تشجيع التدفقات الرأسمالية الأجنبية قصيرة الأجل بالتزامن مع إجراءات تحرير أسواق رأس المال وضعف الرقابة على حركة رؤوس الأموال، أدى إلى تدفق قروض قصيرة الأجل من الخارج، وجدت طريقها إلى المشاريع العقارية وإلى عمليات المضاربة.
- 4- حرية البنوك في الاقتراض من الأسواق العالمية بأسعار فائدة منخفضة أدى إلى زيادة الإنفاق ومنح قروض للقطاع الخاص دون ضمانات كافية.
- 5- ضعف الجهاز المالي والمصرفي وعدم القدرة على تطويره، فضلاً عن انسحاب الحكومات من القطاع المصرفي نتج عنه عدم كفاءة التخصيص المحلي للموارد الأجنبية.
- 6- تحويل الاستثمار في الأوراق المالية إلى إيداعات بالمصارف بسبب الرفع في أسعار الفائدة للحد من التحويلات من العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية.
- 7- توسيع التعامل بالمشتقات المالية فتح المجال واسعاً للمضاربات المحفوفة بالمخاطر.
- 8- الاعتماد في تمويل العجز في الموازنة العامة على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.



أثر القصور في المعايير والأدوات المستخدمة لإدارة النظام المصرفي في نشوء الأزمات المالية - بالتركيز على اتفاقيات بازل 1، 2.

9- المغالاة في تقييم العملة أدى الى التوسع في استيراد السلع التي يعتقد أن أسعارها سترتفع فيما بعد وإخفاء العجز في حساب العمليات الجارية.
10- إلغاء قيود تحويل العملة الوطنية وتطبيق نظام التعويم الكامل، وفتح أسواق المال على مصراعيه للاستثمار الأجنبي.

مما تم عرضه من اسباب لنشوء الازمات المالية يبين ان القاسم المشترك الأعظم في نشوء هذه الازمات هو قيام المصارف بالإفراض المفرط وغير الحذر، بينما يرى آخرون ان أهم الأسباب لنشوء الأزمة المالية وتفاقمها هي "سياسات تحرير الأنظمة المصرفية، وخفض معدلات الفائدة التي تعتمد عليها البنوك المركزية"⁽⁷²⁾ ، والسؤال الذي يثيره الكثير من المراقبين والمتخصصين على السواء هو، اذا كان للبنك المركزي بعض المبررات فيما يخص سياسة تحرير الانظمة المصرفية او خفض معدلات الفائدة، فما الذي يضطر المصارف الى اللجوء الى الاقراض المفرط، مع علمها ان مثل هذا السلوك غير السليم، قد يزعزع النظام المالي، الذي لا يصب في مصلحتها في الأمد الطويل؟ مع ان بإمكانها ان تتبع الآليات السليمة المعتمدة في العمل المصرفي والمستندة الى المعايير والأدوات المنفق عليها. وللإجابة على هذا السؤال يرى البعض ان هناك ثلاثة عوامل تجعل هذا الأمر ممكناً هي⁽⁷³⁾:

- 1- عدم ملائمة انضباط السوق في النظام المالي، وهو ما ينشأ من غياب نظام المشاركة في الربح والخسارة.
 - 2- انتشار استخدام المشتقات في العمليات المصرفية، فضلاً عن التوسع المفرط في حجم المشتقات، إذ اسهمت عقود المشتقات في زيادة حدة تقلبات الأسواق.
 - 3- الاستناد الى مفهوم "أكبر من أن يفشل" (TOO BIG TO FAIL)، الذي يعطي للمصارف أمناً بأن البنك المركزي سيكون جاهزاً في نهاية المطاف لإنقاذها وحمايتها من الفشل. وعند ذلك ليس عليها بناءً على هذا الأساس أن تفحص بعناية طلبات الاقتراض.
- واسترشاداً بمختلف التقييمات التي أجريت حول الازمات المالية والمصرفية التي ضربت الكثير من الدول منذ القرن الماضي، ومن أشهرها تقييمات كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة التقييم المستقلة التي أنشأتها، والتي اشتملت على دراسة الازمات في أكثر من دولة خلال فترات مختلفة، توصلت إلى أن المصارف والنظام المصرفي لها الدور الأكبر في نشوء هذه الازمات من خلال ما يأتي:⁽⁷⁴⁾
- 1- التقلبات في أسعار الصرف وأسعار الفائدة نتيجة السياسات الخاطئة للبنك المركزي أدت الى فزع المستثمرين والمضاربة وتساعد الضغوط على أسعار العملات والبورصات.
 - 2- التوسع غير السليم في الحجم الكلي للانتمان، أدى الى رافعة ائتمانية مفرطة، وارتفاع غير مبرر في أسعار الأصول، وإلى الاستثمار القائم على المضاربات.
 - 3- ظاهرة الفساد المتمثلة في منح قروض عقارية سخية لزيان غير قادرين على السداد، طمعاً في تحويل هذه القروض إلى سندات على أمل إغراق الأسواق بها.
 - 4- تدفق الكثير من الأموال من الخارج واستثمارها في مشاريع ذات مخاطر كبيرة.
 - 5- اتساع حجم القطاع المالي (بنوك وبورصات وشركات تأمين، وشركات استثمار) على حساب قطاعات اقتصادية تقليدية كالزراعة والصناعة.
 - 6- غياب المرتكزات الأخلاقية أدى الى انتشار الاستغلال والجشع، والتحايل على الأسواق، فضلاً عن غياب المسؤولية الاجتماعية، التي عززت ثقافة الاقتراض.
 - 7- الممارسات الاقتصادية الخاطئة، وتدخّل الدولة غير الرشيد في السوق لاعتبارات سياسية متعلقة بتوجيه الدعم. أدى الى تشوه في هيكل الأسعار، ولاسيما أسعار الصرف والفائدة.
- ثانياً: مؤشرات الإنذار المبكر للأزمة المالية.

لقد أشرت الكثير من الوقائع ان الأزمة النقدية، وتحديدًا أزمة العملة، غالباً ما تكون مسبقة بزيادة أسعار الموجودات، وهذا ما حدث فعلاً في معظم الأقطار الآسيوية التي تأثرت بالأزمة عام 1997 ، حيث ارتفعت فيها أسعار العقارات والأسهم بحدة في بداية التسعينات ومن ثم بعد ذلك اتجهت هذه الاسعار للهبوط بصورة حادة ابتداء من أواسط التسعينات، تلتها أسعار الأسهم بالانخفاض قبل أقل من سنة من وقوع الأزمة، ثم أصبحت سالبة خلال الأشهر الستة التي سبقت الأزمة، ثم انخفضت الى أقل من 25% من قيمتها بعد وقوع الأزمة



أثر القصور في المعايير والادوات المستخدمة لإدارة النظام المصرفي في نشوء الأزمات العالية - بالتركيز على اتفاقيات بازل 1، 2.

مباشرة⁽⁷⁵⁾ ويمكن حصر تلك المؤشرات بالجدول (2) الذي يبين مؤشرات الانذار المبكر لأزمات العملة في البلدان الصناعية والناشئة، للمدة 1975-1997.

الجدول (2) مؤشرات الانذار المبكر لأزمات العملة للمدة 1975-1997.

المؤشر	مجموعة البلدان			الأشهر السابقة للازمة		
	3 أشهر	8 أشهر	13 شهرا	3 أشهر	8 أشهر	13 شهرا
ارتفاع سعر الصرف الحقيقي	√	√	√	√	√	√
	√	√	√	√	√	√
التوسع في الائتمان	√	√	∅	√	√	∅
	√	√	∅	√	√	∅
عرض النقد بالمعنى الواسع للاحتياطيات الدولية	√	√	√	√	√	√
	√	√	√	√	√	√
انخفاض أسعار الأوراق المالية	√	√	√	√	√	√
	∅	∅	∅	∅	∅	∅
انخفاض سعر الفائدة الوطني الحقيقي	∅	∅	∅	∅	∅	∅
	∅	√	∅	∅	√	∅
زيادة في سعر الفائدة الحقيقي الدولي	√	∅	∅	√	∅	∅
	√	∅	∅	√	∅	∅

Source; IMF, World Economic, Outlook, May, 1998, P. 95.

√ = تدل على تأثر الدول بالمؤشر مقابل الأشهر المذكورة.
∅ = عدم تأثر الدول بالمؤشر مقابل الأشهر المذكورة.

وبالمقابل نجد ان المؤشرات التي تنذر بحدوث أزمة مصرفية كثيرة ومتنوعة، لأنها ترتبط بشكل مباشر بالسلامة الكلية للنظام المصرفي، إذ ان أي خلل في مؤشرات السلامة، يساعد في تكون الأسباب الموجبة لنشوء أزمة مصرفية، ويمكن بيان هذه المؤشرات وكما يأتي:

- 1- ان الاخلال بمقدار رأس المال الواجب الاحتفاظ به وحجم المخاطر يزيد من احتمالية تعرض المصارف للتعرض المصرفي ولاسيما عندما تهبط قيمة اصول الجهاز المصرفي عن النسب المحددة وفق المعايير الدولية او المحلية.
- 2- تعد خسائر القروض من مظاهر الأزمة المصرفية المهمة حتى ولو صاحبها تحقيق نسبة من الأرباح، إذ ان النمو المتزايد في الديون المشكوك في سدادها، تعد من المؤشرات الدالة على حدوث الأزمات المصرفية، ووفقا للتصنيف المعياري يمكن ان تحدث الأزمة المصرفية "عندما تصل الديون الرديئة الي 10% من الموجودات الكلية، وعندها سيكون على الاقتصاد الوطني تحمل كلفة لا تقل عن 2% من قيمة الناتج المحلي الاجمالي لتجاوز الأزمة"⁽⁷⁶⁾، قبل انهيار النظام المصرفي.
- 3- من المؤشرات التي تسبق الأزمة المصرفية ظهور زيادة غير مسبوقه في الاستثمار الممول بتدفق رأس المال الأجنبي الخاص عن طريق النظام المصرفي ككل، يصاحبه نمو واسع وسريع في الائتمان المصرفي الممنوح لبعض القطاعات⁽⁷⁷⁾ والأوراق المالية.
- 4- عدم الاتساق بين هيكل استحقاق الاصول والخصوم لدى المصارف، إذ يؤدي الاعتماد المتزايد على التمويل قصير الأجل للأصول طويلة الأجل الى ضعف قدرة المصارف للوفاء بمتطلبات السيولة.
- 5- الاعتماد المفرط على الديون قصيرة الأجل لتمويل العجز في ميزان الحساب الجاري، وتسهيل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية قصيرة الأجل⁽⁷⁸⁾، وتزداد خطورة هذا النوع من التمويل عندما يتراجع بشكل كبير أو يتوقف بشكل مفاجئ، مما يظهر أثره في تدهور أسعار الأسهم وتقلبات الأسعار، ويحدث ذلك عادة قبل فترة وجيزة لا تتجاوز السنة من حدوث الأزمة التي غالبا ما تكون أزمة مصرفية⁽⁷⁹⁾، وهو ما حدث فعلا في بلدان جنوب شرق آسيا عام 1997.⁽⁸⁰⁾
- 6- قصور في الاطار المؤسسي والتنظيمي للقطاع المالي، إذ تبين من خلال الكثير من التجارب والدراسات ان النظام المالي في معظم البلدان التي تعرضت للأزمات المصرفية، اما كان يعمل تحت سلطة الدولة بشكل



أثر القصور في المعايير والادوات المستخدمة لإدارة النظام المصرفي في نشوء الأزمات المالية - بالتركيز على اتفاقيات بازل 1، 2.

كامل أو كان يعتمد آليات السوق بشكل مفرط. وقد وجد أيضا ان فرص التعرض للمخاطر أصبحت متزايدة وبصورة جوهرية في معظم الدول التي أخذت بالتحريم المالي⁽⁸¹⁾. عند ذلك نجد ان الحرية المفرطة في النظام المالي قد تكون مؤشرا على حدوث الأزمات المصرفية، اذا لم تتخذ خطوات جادة تسبقها في اصلاح القطاع المالي⁽⁸²⁾.

المبحث الثامن / الجانب التطبيقي

أولا: اختيار المؤشرات

لإيجاد علاقة الارتباط بين نشوء الأزمات المالية التي يتعرض لها الجهاز المصرفي، والقصور في المعايير والادوات المستخدمة، سنحاول هنا اختبار مؤشرات الإنذار المبكر المعتمدة للتنبؤ بالأزمة المالية باستخدام مدخل العوائد والمخاطر لمعرفة مدى إمكانية تعرض النظام المصرفي لأزمات مالية. ويبين الجدول (3) مؤشرات الإنذار المبكر لحصول الأزمات المالية، وهي على نوعين الاولى، المؤشرات الاقتصادية الكلية، والثانية هي المؤشرات النوعية المصرفية.

الجدول (3): مؤشرات الإنذار المبكر للأزمات المالية.

المؤشرات الاقتصادية الكلية	المؤشرات النوعية المصرفية
1- معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	ملاءة رأس المال
2- سعر الصرف الحقيقي	مؤشرات السيولة
3- سعر الفائدة الحقيقي	مؤشرات العسر المالي
4- الحساب الجاري	الربحية أو العائد
5- الاحتياطيات الدولية	الديون المتعثرة ومخصصاتها
6- أسعار الأسهم والسندات	ودائع المصارف
7- تدفقات رأس المال الأجنبي وهيكلها	نسبة القروض للودائع

المصدر: الأزمات المالية : مفهومها ومؤشراتها وإمكانية التنبؤ بها في بلدان مختارة، هيل عجمي جميل، مجلة جامعة دمشق-المجلد التاسع عشر -العدد الأول -٢٠٠٩، 291.

وعلى الرغم من ان أداء الجهاز المصرفي يرتبط بالبيئة الاقتصادية الكلية، غير ان ما يهمنا هنا في هذا البحث، هو النوع الثاني من المؤشرات المتعلقة بالمؤشرات النوعية المصرفية، لما له علاقة بالعمل المصرفي. والجدول (3) يضم جميع المؤشرات أو معظمها التي تنذر بوجود أزمة مالية أو مصرفية، ماعدا القصور في المعايير والادوات المستخدمة، وبسبب صعوبة تحديد المؤشرات التي تؤدي الى القصور في المعايير والادوات التي تستخدمها المصارف، لذلك سنحاول هنا اختبار قدرة المؤشرات في الجدول من عدمها في التنبؤ بالأزمات المالية أو المصرفية، أو تحديد قيمة ما تفسره هذه المؤشرات من نشوء الأزمة، وسنجد المتبقي من هذه النسبة للقصور في المعايير والادوات المستخدمة.

ومن أجل أن يكون التحليل أكثر واقعية سوف نختار النظام المصرفي في اندونيسيا، كحالة تطبيقية، آخذين بنظر الاعتبار ان اندونيسيا هي من الدول التي تأثرت بشكل كبير بالأزمة المالية في العام 2008. ويبين الجدول (4) مجموعة من المؤشرات التي تعبر عن حالة النظام المصرفي في اندونيسيا ماقبل الأزمة أوخلالها. وهي تعبر بشكل أو بآخر عن المؤشرات النوعية المصرفية التي جاء ذكرها في الجدول (3)، كما انها لا تبتعد كثيرا عن منهج العوائد والمخاطر الذي نعتمده في التحليل.



أثر القصور في المعايير والادوات المستخدمة لإدارة النظام المصرفي في نشوء الأزمات العالية - بالتركيز على اتفاقيات بازل 1، 2.

الجدول (4): المؤشرات المصرفية، للمصارف التجارية في اندونيسيا (2000-2008).

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
2,310.6	1,986.5	1,693.5	1,469.8	1,272.3	1,196.2	1,112.2	1,099.7	1,030.5	اجمالي الاصول
1,753.3	1,510.7	1,287.0	1,127.9	963.1	888.6	835.8	797.4	699.1	الودائع
1,353.6	1,045.7	832.9	730.2	595.1	477.2	410.3	358.6	320.5	القروض
77.2	69.2	64.7	64.7	61.8	53.7	49.1	45.0	45.8	نسبة القروض الى الودائع
9.4	8.0	6.9	5.9	5.5	4.1	3.6	3.2	1.9	صافي الإيرادات من الفوائد
2.3	2.8	2.6	2.6	3.5	2.5	1.9	1.4	0.9	العائد على الاصول
3.8	4.6	7.0	8.3	5.8	8.2	8.1	12.1	18.8	اجمالي القروض المتعثرة
1.5	1.9	3.6	4.8	1.7	3.0	2.1	3.6	5.8	صافي القروض المتعثرة
16.2	19.2	20.5	19.5	19.4	19.4	22.5	20.5	12.7	نسبة كفاية رأس المال

Bank Indonesia, 2008 Economic Report on Indonesia. On;

<http://www.bi.id/en/publikasi/laporan-tahunan/perekonomian>.

ولأغراض التحليل الاحصائي سنقوم بفصل المتغيرات الواردة في الجدول (4) الى مجموعتين، الاولى: هي المادة الأساسية للبيانات والتي تعد بمثابة Instrumental Variables، والمجموعة الأخرى من المتغيرات هي predictor Variables،

على ان من الجدير بالذكر ان المعايير التي جاءت بها بازل I وبازل II، قامت على ثلاثة محاور أساسية، هي كفاية رأس المال، والاهتمام بالمخاطر المصرفية، وما يترتب على ذلك من استخدام ادوات مناسبة وآليات صحيحة في قياس المخاطر، فضلا عن الجانب الرقابي الذي يمكن الاشارة اليه من خلال بعض المعايير الاشرافية التي من شأنها ضمان تنفيذ السياسات المشار اليها بكل مرونة من دون أية انعكاسات سلبية نتيجة لتطبيق تلك المعايير. وعند ذلك نجد ان هذه المحاور الأساسية قامت على التركيز على كفاية رأس المال، للحيلولة دون انهيار الوحدات المصرفية، وبالتالي أثر ذلك على النظام المصرفي ككل، فضلا عن ان مقررات بازل الاولى والثانية كانت قد ركزت على تعديل نسبة كفاية رأس المال، بعد حدوث الأزمات المالية والمصرفية. لذلك سوف نعلم نسبة كفاية رأس المال هي المتغير المعتمد الذي يؤثر، في حال اختلاله، عن نشوء الأزمة المصرفية، ويبين الجدول (5) المجموعة الاولى من المتغيرات Instrumental Variables.



أثر القصور في المعايير والادوات المستخدمة لإدارة النظام المصرفي في نشوء الأزمات العالية - بالتركيز على اتفاقيات بازل 1، 2.

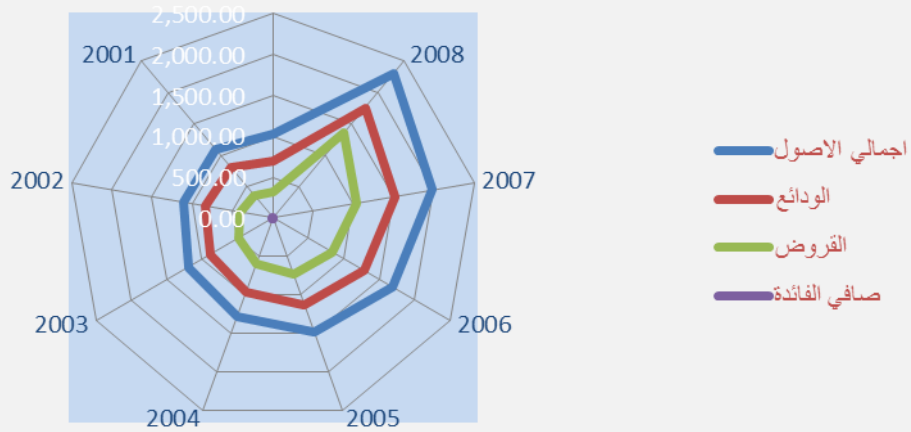
الجدول (5): المجموعة الاولى من المؤشرات المصرفية، للمصارف التجارية في اندونيسيا (2008-2000).

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
2,310.6	1,986.5	1,693.5	1,469.8	1,272.3	1,196.2	1,112.2	1,099.7	1,030.5	اجمالي الاصول
1,753.3	1,510.7	1,287.0	1,127.9	963.1	888.6	835.8	797.4	699.1	الودائع
1,353.6	1,045.7	832.9	730.2	595.1	477.2	410.3	358.6	320.5	القروض
9.4	8.0	6.9	5.9	5.5	4.1	3.6	3.2	1.9	صافي الفائدة

المصدر: البيانات الواردة في الجدول (4).

ويبين الشكل (6) مسار هذه المتغيرات طيلة السنوات (2008-2000)، اذ يتبين ان الفجوة بين الودائع والقروض تقل كلما اقتربنا من عام الأزمة وهو العام 2008، كما يتبين أيضا ان صافي الفوائد كان ثابتا طيلة السنوات الثمانية، وهو مؤشر سلبي لعد التوازن بين العوائد والمخاطر التي اعتمدها منها في التحليل.

الشكل (6): مسار المجموعة الاولى من المؤشرات المصرفية خلال الأعوام (2008-2000).



المصدر: البيانات الواردة في الجدول (4).

كما يبين الجدول (6) المجموعة الثانية من المؤشرات المصرفية وهي المتغيرات التفسيرية، وهي نسبة القروض الى الودائع، ونسبة العائد الى الاصول، ونسبة القروض المتعثرة من اجمالي القروض المتعثرة، فضلا عن المتغير المعتمد وهو نسبة كفاية رأس المال، حيث يلاحظ ان قيم المتغيرات في الجدول هي نسب مئوية لتجانس التحليل.

الجدول (6): المجموعة الثانية من المؤشرات المصرفية، للمصارف التجارية في اندونيسيا (2008-2000).

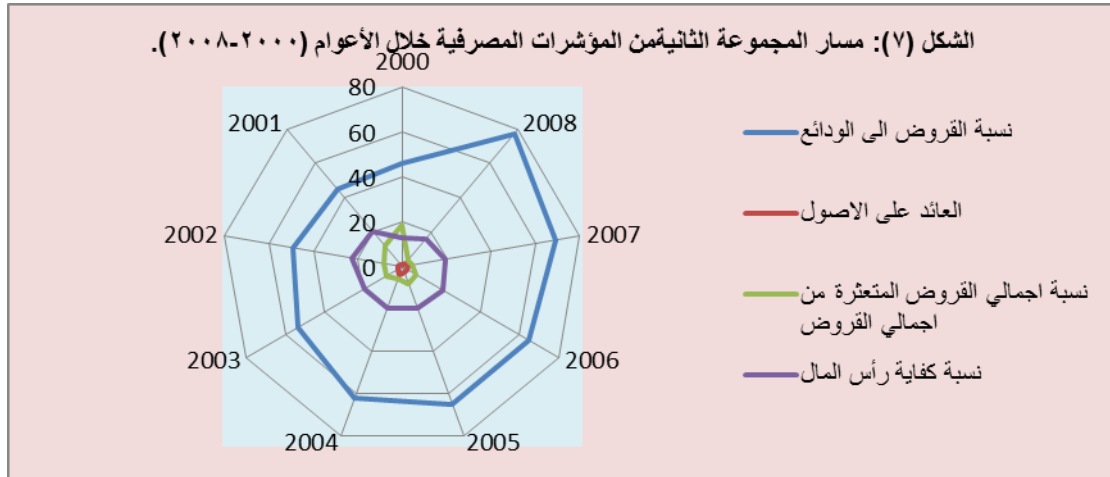
2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
77.2	69.2	64.7	64.7	61.8	53.7	49.1	45.0	45.8	نسبة القروض الى الودائع
2.3	2.8	2.6	2.6	3.5	2.5	1.9	1.4	0.9	العائد على الاصول
3.8	4.6	7.0	8.3	5.8	8.2	8.1	12.1	18.8	اجمالي القروض المتعثرة
16.2	19.2	20.5	19.5	19.4	19.4	22.5	20.5	12.7	نسبة كفاية رأس المال

المصدر: البيانات الواردة في الجدول (4).



أثر القصور في المعايير والادوات المستخدمة لإدارة النظام المصرفي في نشوء الأزمات العالية - بالتركيز على اتفاقيات بازل 1، 2.

وبنظرة أولية يتبين من الشكل (7)، ان نسبة القروض الى الودائع هي الأكبر نسبيا من النسب الأخرى، مما يؤثر اختلال هيكل كفاية رأس المال، وهو في حالة تزايد مستمر منذ العام 2000، حتى العام 2008، وبالرغم من احد المؤشرات المهمة لحدوث اختلال في النظام المصرفي، هو نسبة إجمالي القروض المتعثرة، لكننا نرى ان هذه النسبة تراجعت عبر الاعوام 2008، مما يعبر عن التزام المصارف بالمعايير الخاصة بمنح الائتمان، واستخدام الاساليب السليمة في ادارة المخاطر. وبالمقابل نجد ان العائد على الأصول ظل ثابتا طيلة الاعوام المذكورة، وهو مؤشر على ضعف كفاءة النظام المصرفي.



المصدر: البيانات الواردة في الجدول (6).

ثانيا: التحليل الاحصائي.

1- توصيف النموذج.

اتساقا مع ماتم توصيفه حول متغيرات النموذج، سنحاول بيان أثر المتغيرات المذكورة على نشوء الأزمة المصرفية، من خلال اجراء تحليل الانحدار وفق طريقة (Two-stage Least Squares (2SLS) Analysis⁽⁸³⁾، لنستدل على أثر القصور في الأدوات والمعايير المستخدمة من خلال البواقي Residual، ويبين الجدول (7) متغيرات النموذج ووصف المتغيرات داخل النموذج.

الجدول (7): توصيف متغيرات النموذج.

نوع المتغير	Main Indicator	رمز المتغير	المتغيرات الرئيسية
instrumental	T.Assets	Total Assets (trillions of Rp)	اجمالي الاصول
instrumental	Deposits	Deposits (trillions of Rp)	الودائع
instrumental	Credits	Credits (trillions of Rp)1	القروض
instrumental	Net Interest Income	NII (trillions of Rp)2	صافي الإيرادات من الفوائد
predictor	Loan to Deposit Ratio	LDR (Credits/Deposits, %)	نسبة القروض الى الودائع
predictor	Return to Asset	ROA (%)	العائد على الاصول
predictor	Gross Non Performing Loan	Gross NPLs (%)	اجمالي القروض المتعثرة
predictor	Gross Non Performing Loan	Net NPLs (%)	صافي القروض المتعثرة
dependent	Capital Adequacy Ratio	CAR (%)	نسبة كفاية رأس المال



أثر القصور في المعايير والادوات المستخدمة لإدارة النظام المصرفي
في نشوء الأزمات العالية - بالتركيز على اتفاقيات بازل 1، 2.

2- اختبار النموذج.
يبين الجدول (8) نتائج عملية اختبار النموذج وفق طريقة (2SLS) ، من خلال البرنامج الاحصائي .SPSS

الجدول (8) : نتائج الاختبار الاحصائي.

Multiple R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate			
0.931	0.867	0.733	1.476			
ANOVA	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	
Regression	56.690	4	14.173	6.504	0.049	
Residual	8.717	4	2.179			
Total	65.407	8				
Coefficients	Unstandardized Coefficients		Beta	t	Sig.	
	B	Std. Error				
(Constant)	57.699	11.235		5.136	0.007	
Equation 1	NNPLs	2.672	2.082	1.395	1.283	0.269
	GNPLs	-2.088	0.892	-3.345	-2.342	0.079
	ROA	-1.140	1.712	-0.312	-0.666	0.542
	LDR	-0.453	0.113	-1.784	-3.997	0.016
Coefficient Correlations		NNPLs	GNPLs	ROA	LDR	
Equation 1	Correlations	NNPLs	1.000	-0.949	-0.702	-0.672
		GNPLs	-0.949	1.000	.809	0.790
		ROA	-0.702	0.809	1.000	0.483
		LDR	-0.672	0.790	0.483	1.000

المصدر: نتائج اختبار البرنامج الاحصائي SPSS.

3- تحليل النتائج.
تظهر النتائج في الجدول (8) ومن خلال جدول تحليل التباين، ان قيمة معامل التحديد R Square بلغت 0.867 وهذا يعني ان أكثر من 86% من التغير الحاصل في المتغير التابع وهو نسبة كفاية رأس المال، كان بسبب المتغيرات المفسرة، اما النسبة الباقية والتي تتجاوز الـ 13% كانت بسبب متغيرات أخرى لم تذكر في النموذج والتي افترضنا انها القصور في المعايير المعتمدة والادوات المستخدمة من قبل المصارف، وهي نسبة كبيرة ومؤثرة وقد تؤدي الى نتائج خطيرة، لاسيما اذا ما علمنا ان هذه النسبة تخص متغيرات لم تؤخذ بالحسبان ولم تتخذ الاحتياطات بشأنها، ولم توضع لها قواعد عامة للتعامل بشأنها. كما يتبين من الجدول ان قيمة معامل التحديد المعدل Adjusted R Square لم تتجاوز 0.733، وهو مقياس أكثر دقة لتحديد قوة تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد، ومنها نجد ان أكثر من 26% من التغير الحاصل في المتغير التابع يعود الى متغيرات أخرى لم تذكر في النموذج، ويتأكد كل ذلك من قيمة البواقي Residual التي بلغت ما مقداره 8.717 من مجموع مربعات الخطأ Sum of Squares والبالغة 65.407.



أثر القصور في المعايير والادوات المستخدمة لإدارة النظام المصرفي في نشوء الأزمات المالية - بالتركيز على اتفاقيات بازل 1، 2.

كما تظهر النتائج في الجدول (8) ان درجة التوفيق Sig كانت 0.049 وهي أقل من 0.05، لذا فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة. والتي تعني ان الانحدار معنوي، وان هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. بينما يظهر جدول قيم معاملات النموذج Coefficients في الجدول (8)، والتي يمكن من خلالها صياغة العلاقة بين متغيرات النموذج وكما في المعادلة الآتية:

$$Y = 57.699 + 2.672 NNPLs - 2.088 GNPLs - 1.14 ROA - 0.453 LDR$$

اذ يتبين ان نسبة كفاية رأس المال تتأثر بشكل ايجابي بالزيادة الحاصلة في صافي القروض المتعثرة، بينما تتأثر بشكل سلبي ايجابا (تنخفض) كلما ازدادت كل من اجمالي القروض المتعثرة، كما يتبين ان زيادة وحدة واحدة من صافي القروض المتعثرة، يؤدي الى تعزيز نسبة رأس المال بما مقداره 2.672، بينما تؤدي الزيادة الحاصلة في اجمالي القروض المتعثرة الى انخفاض نسبة كفاية رأس المال، وهي حالة منطقية، باعتبار ان العلاقة بين صافي القروض المتعثرة واجماليها هي علاقة عكسية باعتبار ان كفاءة المصرف في هذا الجانب، تكمن في قدرته على تسوية أكبر عدد ممكن من القروض المتعثرة، ومن ثم فان ما ينقص من اجمالي القروض المتعثرة يصب في صالح صافي القروض المتعثرة.

من جانب آخر فان التغير الحاصل في العائد على الاصول ونسبة القروض الى الودائع يؤدي الى انخفاض نسبة كفاية رأس المال، اذ ان زيادة وحدة واحدة من نسبة العائد على الاصول تؤدي الى انخفاض في نسبة كفاية رأس المال بمقدار 1.14، بينما تؤدي زيادة وحدة واحدة في نسبة القروض الى الودائع الى انخفاض في نسبة رأس المال بمقدار 0.453.

وبالمقابل تبين قيم Sig في جدول المعاملات ان نسبة القروض الى الودائع LDR هي المتغير الوحيد الذي كان سببا رئيسا في معنوية تحليل التباين للانحدار بمقدار 0.016، وهي أقل من 0.05، وهي نتيجة منطقية لأثر هذا المتغير على المخاطر المختلفة التي تتعرض لها المصارف، ومن ثم على كفاءة رأس المال.

كما يبين الجدول (8) ومن خلال مصفوفة معاملات الارتباط Coefficient Correlations ان قيم معاملات الارتباط بين المتغيرات في النموذج، تظهر تباين في قوة العلاقة بين المتغيرات المذكورة واتجاهاتها، مما يؤثر تباين في تأثير كل منها على الآخر ومن ثم عمل النموذج.

المبحث التاسع: الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً: الاستنتاجات.

- 1- ان حدوث الازمات بكافة أشكالها المالية والمصرفية أشرت حقيقة مهمة هي ارتباط النظم المصرفية والمالية في العالم، وان أية مشكلة تحدث في أي مكان في العالم سوف تمتد آثارها لتشمل الأسواق المالية العالمية.
- 2- أثبتت الوقائع ان لجنة بازل كانت على الدوام هي المتغير التابع في التعامل مع الازمات المالية، والدليل انها لاتجري أية تعديلات على المعايير التي تبنتها او الادوات التي تستخدمها المصارف الا بعد وقوع الازمة ونفاذ تأثيراتها. كما ان تكرار حدوث الازمات المالية والمصرفية وفي أماكن مختلفة من العالم واقتصادات متنوعة أثبت بما لا يقبل الجدل عدم مواكبة لجنة بازل للتطورات التي تحدث على مستوى الصناعة المصرفية. وكانت النتيجة القصور في المعايير التي تعتمد عليها المصارف والادوات التي تستخدمها في عملها، فضلا عن القصور في الاجراءات الرقابية، التي تستخدمها البنوك المركزية.
- 3- كشفت الازمات المالية الأخيرة عن جوانب متعددة، أهمها هشاشة الأنظمة المصرفية، والضعف المتأصل فيها، بغض النظر عن حجم المصارف واتساع نشاطاتها، اما الجانب الآخر فهو القصور في الأدوات المستخدمة والمعايير المعتمدة.
- 4- يبدو للوهلة الأولى ان لجنة بازل ومن خلال مقرراتها (بازل I، بازل II)، وأوراقها الارشادية لعبت دورا مهما من أجل تحقيق الاستقرار المالي على المستوى العالمي، غير ان ذلك كان ثمنه باهظا على الاقتصاد العالمي وعلى الدول التي تضررت بسبب الازمات المالية والمصرفية.



أثر القصور في المعايير والادوات المستخدمة لإدارة النظام المصرفي في نشوء الأزمات المالية - بالتركيز على اتفاقيات بازل 1، 2.

- 5- يعد وجود قاعدة من المعايير والتشريعات والقوانين التي توطن عمل الجهاز المصرفي شرطاً ضرورياً لسلامة القطاع المصرفي واستقرار النظام المصرفي ككل، ولكنه غير كاف بدون التزام المصارف التجارية والمؤسسات المالية الأخرى بقواعد العمل المصرفي السليم والتشريعات والقوانين المحلية، فضلاً عن المعايير التي تبنتها بازل I وبازل II.
- 6- تعد عدم الكفاءة في إدارة المخاطر المصرفية وضعف الرقابة الداخلية والخارجية (السلطات الرقابية الوطنية)، من الأسباب الرئيسية في حدوث الأزمات المصرفية. لذلك تركزت الأهداف العامة لاتفاق بازل II تقوية ودعم القطاع المالي والمصرفي، وتطوير طرق قياس وإدارة المخاطر المصرفية. وزيادة درجة الشفافية بالنسبة للمخاطر التي يتعرض لها البنك.
- 7- تعد المعايير التي جاءت بها بازل II أكثر تعقيداً من المعايير التي جاءت بها بازل I مما يتطلب استخدام أدوات جديدة ومتطورة للتعامل معها، مثال ذلك الأدوات المستخدمة في تقييم المخاطر في بيئة تتميز بتطور وزيادة الأدوات المالية الجديدة والاستراتيجيات الخاصة بها.
- 8- ان اقتصر رأس المال الأساسي على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة مضافاً إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيّدة بتاريخ استحقاق، أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها كان من أهم التعديلات التي طرأت على مقررات بازل I نتيجة الأزمة المالية.
- 9- ان اقتصر رأس المال المساند على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات للغير على المصرف، واسقاط كل ما عدا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة عملاً بالاتفاقيات السابقة. أدى الى تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رساميل المصرف.
- 10- على جانب المخاطر فقد أصبح التركيز على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين وعمليات الريبو من خلال فرض متطلبات رأس مال إضافية للمخاطر المذكورة، وتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق من أهم التعديلات التي طرأت على الأدوات المستخدمة لضمان الاستقرار المالي في المصارف.
- 11- ان ادخال نسبة الرفع المالي قد وضع حداً لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي، رغم انها نسبة بسيطة، كما جعل من المخاطر التي لا تستند إلى نسبة الرفع المالي من متطلبات رأس المال على أساس المخاطر، وهي بذلك تعد ضمانات إضافية في وجه نماذج المخاطر ومعايير الخطأ، وتعمل كمعيار إضافي موثوق لمتطلبات المخاطر الأساسية.
- 12- ان تبني نسبتين للوفاء بمتطلبات السيولة القصيرة والطويلة الأجل قد يدفع الكثير من المصارف بعيداً عن مصادر التمويل قصيرة الأجل وأكثر نحو ترتيبات التمويل على المدى الطويل، مما يؤثر بدوره في هوامش الربح التي يمكن تحقيقها
- 13 - من اجل الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لدى المصارف حتى 30 يوماً، وتوفير مصادر تمويل مستقرة لأنشطة المصارف المختلفة، تم اعتماد معايير جديدة لقياس السيولة، للتخفيف من أثر الدورات الاقتصادية على الاقتصاد المحلي او العالمي والحيلولة دون إتباع المصارف سياسات إقراض تابعة للوضع الاقتصادي.
- 14- ان التزام المصارف بإعادة بناء قواعد رأس المال لديها، وفقاً لاتفاقيات بازل I وبازل II سيؤدي حتماً الى انخفاض إقبال المستثمرين على الأسهم المصرفية نتيجة لانخفاض أرباح الأسهم، فضلاً عن انخفاض العائد على حقوق المساهمين وكذلك ربحية المؤسسات بشكل كبير. كما ان ذلك يفرض ضغوطاً على المصارف الضعيفة لعدم قدرتها على رفع رؤوس أموالها. سوف ترفع من الدافعية لدى الكثير من المؤسسات المالية من أجل التحايل على أطر العمل الطبيعية المعمول بها في الأنظمة المصرفية.



أثر القيود والشروط التي تتعلق بزيادة حجم الاحتياطات النظامية التي لدى المصارف فيها تقييدا للمصارف في الإقراض قد يعمق من أزمة السيولة الحالية، ومن ثم يرفع التكلفة على المصارف في تحصيل سيولة قصيرة الأجل ووفيرة وهو ما سينعكس لاحقا على رفع تكلفة الخدمات المصرفية المقدمة للشركات والأفراد نظرا لارتفاع الكلفة التشغيلية للمصارف. كما ان فرض القيود على السيولة النقدية، سيؤدي بشكل مباشر الى نوع من التشدد الائتماني وبالتالي عدم قدرة المصارف على تمويل المشاريع التنموية الضخمة التي تقودها الحكومة او القطاع الخاص بسبب زيادة تكلفة القروض الممنوحة.

15- ان القيود والشروط التي تتعلق بزيادة حجم الاحتياطات النظامية التي لدى المصارف فيها تقييدا للمصارف في الإقراض قد يعمق من أزمة السيولة الحالية، ومن ثم يرفع التكلفة على المصارف في تحصيل سيولة قصيرة الأجل ووفيرة وهو ما سينعكس لاحقا على رفع تكلفة الخدمات المصرفية المقدمة للشركات والأفراد نظرا لارتفاع الكلفة التشغيلية للمصارف. كما ان فرض القيود على السيولة النقدية، سيؤدي بشكل مباشر الى نوع من التشدد الائتماني وبالتالي عدم قدرة المصارف على تمويل المشاريع التنموية الضخمة التي تقودها الحكومة او القطاع الخاص بسبب زيادة تكلفة القروض الممنوحة.

16- ان الزام المصارف بتطبيق معظم القرارات الدولية التي تخص وتنظم مجال العمل المصرفي، يجعلها أكثر قدرة على تحمل الصدمات واستيعاب المتغيرات غير المتوقعة. كما أن الاختلاف في تطبيق معايير لجنة بازل سيؤدي إلى تواصل تعطيل استقرار النظام المالي.

ثانيا: التوصيات.

- 1- التركيز على معالجة أسباب حدوث الأزمات المالية لضمان قوة المصارف، ومن أهمها استخدام أساليب متطورة لقياس المخاطر المصرفية وتطوير أدوات وصيغ فعالة وعادلة في ادارة المخاطر وتوزيعها لا المتاجرة بها والمراهنة عليها، وتعزيز دور الرقابة الداخلية والخارجية.
- 2- الزام الدول بتشكيل خلية أزمة لمراقبة أداء الأسواق المالية لتفادي حدوث الأزمات واحتواء تداعياتها بعد وقوعها على الأموال والاستثمارات والأسواق والتجارة، على ان يتم التنسيق بين هذه الخلايا.
- 3- بناء نظام مالي ومصرفي أكثر كفاءة وعدلا واستقرارا مرتبطا بالاقتصاد الحقيقي. من خلال تبني معايير جديدة تلزم المؤسسات المالية في الدول كافة إلى تحقيق التوازن بين إصدار الأصول المالية للموجودات Leverages ، وطرح الأسهم في أسواق المال، والإجراءات الائتمانية وضوابط الرهون العقارية ، مع الموجودات العينية والأصول الحقيقية لممتلكات الأفراد والشركات والدول والمصارف، والعمل على منع صفقات المضاربات المحضنة.
- 4- التأكيد على الالتزام بتطبيق المعايير التي جاءت بها بازل II ولاسيما في جانب التوسع في إقراض المصارف وربطه بالأصول المملوكة، كما يكون من الضروري كبح اللجوء غير المبرر إلى المشتقات المالية Financial Derivatives للتوسع في حجم الإقراض المتاح.
- 5- تبني معايير أخلاقية في التمويل إلى جانب معايير الربحية من خلال توازن بين صيغ التمويل القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة والأخرى القائمة على الدين غير المرتبط بنمو الثروة. والعمل على تطوير اسس التمويل المصرفي لتنسجم مع التمويل من السوق لتحقيق الربط المباشر بين التمويل والانتاج الحقيقي.
- 6- تعزيز استقلالية البنك المركزي وتفعيل أجهزة الرقابة الحكومية، وإعطائها الصلاحيات الكافية لأداء واجباتها، وتوفير الحماية للعاملين فيها، ومراعاة القوانين والتشريعات المحلية والدولية.
- 7- زيادة الالتزام بالمعايير الدولية للممارسة الجيدة وتشجيع تقاسم الأعباء بصورة عادلة بكفالة مشاركة القطاع الخاص مشاركة فعالة في عملية منع وقوع الأزمات المصرفية وتحمل تكاليفها.
- 8- على البلدان النامية بشكل خاص استغلال الكم الهائل من الأموال المتاحة في شكل استثمار أجنبي مباشر أو استثمار حافظة أو قروض مصرفية، وعدم الركون فقط الى المدخرات المحلية، إذ ان رأس المال الأجنبي يمكنه أن يشكل مصدرا مكملا قيما لتمويل الاستثمار والنمو.
- 9- إقرار شفافية أكبر في عمل النظم المالية والمصرفية، واعتماد مبادئ الحوكمة والشفافية في نشاط المؤسسات المالية والمصرفية وعلاقتها بالاطراف ذات العلاقة.
- 10- عدم استثناء المستثمرين الأجانب من الخضوع للقوانين والتشريعات المحلية المنظمة لسلوك الشركات والأفراد، او يتم التهاون مع المخالفات التي يرتكبوها من قبل المحاكم أو من قبل السلطات أو الهيئات التنظيمية المحلية.
- 11- عدم السماح لنظام الحوافز الاستثمارية المكلفة أو الاجتهادية التي تعمل بها الكثير من ادارات المصارف، ولاسيما الكبيرة منها، من إضعاف ادوات العمل المصرفي أو التخلي عن بعض المعايير التي توطر العمل المصرفي وإبقائها في أضيق الحدود.



أثر القصور في المعايير والادوات المستخدمة لإدارة النظام المصرفي في نشوء الأزمات المالية - بالتركيز على اتفاقيات بازل 1، 2.

- 12- قيام البلدان الصناعية بواجباتها في تسهيل تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية، من خلال تعزيز تدفقات المعلومات عن فرص الاستثمار في البلدان النامية، وخطط التأمين، والأحكام المتعلقة بالوصول إلى الأسواق.
- 13- التزام المصارف المتعددة الأطراف بزيادة دورها في مساعدة عملائها في البلدان المختلفة على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق المشاركة في التمويل وتوفير الضمانات.
- 14- زيادة احتياطات المصارف ورفع من رأسمالها وتحسين نوعيته، ليلبي الحد الأدنى من المتطلبات الرأسمالية للمصارف، مع التأكيد على ان لا تؤدي القواعد الجديدة إلى جعل القروض المصرفية الدولية باهظة التكلفة بحيث لا تطبق غالبية البلدان النامية القيام بأعبائها.
- 15- تفعيل دور الدولة في رعاية النظام النقدي والمالي والرقابة على المعاملات والأسواق لتحقيق النمو المتوازن. وإيجاد آليات عادلة لضمان الحقوق المالية للمودعين مع عدم إلحاق الضرر بالمقترضين.
- 16- إعادة هيكلة الوحدات الادارية في المصارف أو التخلص من البعض منها لتعظيم استخدام رؤوس الأموال الهوامش:
- ¹ - عامر محمد، استراتيجيات إدارة الأزمات والحكومات، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص31.
- ² - السيد عليوة، إدارة الأزمات والكوارث-مخاطر العولمة والإرهاب الدولي، مركز القرار للاستشارات، الطبعة الثالثة، القاهرة، 2004، ص 13.
- ³ - Anderson . A , Crisis Management – Easy to do Badly , Hard to do Right , Strategic Direction Bard ford , vol , 23 ,No1 , p26 .
- 4 - محسن أحمد الخضيرى، إدارة الأزمات، مكتبة مدبولي، الإسكندرية، السنة غير مذكورة، ص54.
- ⁵ - يوجين فأرجا، أزمة النظام الرأسمالي ، ترجمة أحمد فؤاد بليغ ، بيروت ، 1975 ، ص 12
- ⁶ - عادل البزاز، إدارة الأزمات المالية بين نقطتي الغليان والتحول، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1995، ص160.
- ⁷ - عرفات تقي الحسن، التمويل الدولي، عمان، الأردن : دار مجدلاوي، 1999 م، ص 2.
- 8 - ابراهيم علوش، المعرفة- تحليلات نحو فهم منهجي للأزمة المالية الدولية، على الموقع الإلكتروني: www.aljazeera.net.
- ⁹ - الاصول اما رأس مال مادي يستخدم في العملية الانتاجية، مثل الآلات والمعدات والأبنية واما اصول مالية، وهي حقوق ملكية لرأس المال المادي، مثل الأسهم وحسابات الادخار، او انها حقوق ملكية للأصول المالية، وهذه تسمى مشتقات مالية، ومنها العقود المستقبلية للنفط او العملات الأجنبية.
- ¹⁰ - دانيال أرنولد، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 1992 ، ص 11 ص12
- ¹¹ - ابراهيم علوش، "نحو فهم منهجي للأزمة المالية العالمية"، على الموقع www.aljazeera.net.
- ¹² - Manuel Hinds, Economic Effects on Financial Crisis, A World Bank Policy Research Working Paper, 104, Dec. 1998.
- 13- هيل عجمي جميل، الأزمات المالية، مفهومها ومؤشراتها وإمكانية التنبؤ بها في بلدان مختارة، مجلة جامعة دمشق-المجلد التاسع عشر -العدد الأول -٢٠٠٠، ص.281
- 14- Craciela Kamins Key and Others, Leading indicators of Currency Chrissies, IMF, Staff Papers, (March, 1998),P.4
- 15- Sachs D., Jeffrey. Aaron Tornell and Adres Velasco, Financial Crises in Emerging Market: The Lessons from 1995, Brookings Papers on Economic Activities: 1, Brooking institution, p.147.
- 16- Frankela, Jeffrey and Andrew K. Ros, Currency crashes in Emerging Markets: An Empirical Treatment, Journal of International Economics, Vol. 41, (November, 1996). P.351.
- 17 - ا. بلجوك، الازمات الاقتصادية المعاصرة، تعريب علي القرويني، الجزائر، سطيف، 1985، ص 186.



أثر القصور في المعايير والادوات المستخدمة لإدارة النظام المصرفي في نشوء الأزمات المالية - بالتركيز على اتفاقيات بازل 1، 2.

- 18 - Taimur Baigan Iian Goldfajin, Financial market Contagion in the Asian Crisis, IMF Staff Papers, Vol. 46, No.2. (June, 1999), p.171.
- 19 - د. فريد كورتل، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، مجلة أبحاث روسيكادا الدولية العلمية المحكمة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة الجزائر، 2010، ص3.
- 20 - Taimur Baigan Iian Goldfajin, Financial market Contagion in the Asian Crisis, IMF Staff Papers, Vol. 46, No.2. (June, 1999), p.171.
- 21 - مصطفى العبد الله، الأزمات والدورات الاقتصادية، بحث منشور في الموسوعة العربية، صص12-13.
- 22 - د. مجذاب بدر العناد، الأزمة المالية العالمية 2008: طبيعتها، أسبابها، وتأثيراتها المستقبلية على الاقتصاد العالمي والعربي، بحث مقدم إلى مؤتمر كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء الخاصة وبالشراكة مع كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، 28-29/4/2009م، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول - التحديات والآفاق المستقبلية، ص4.
- 23- Stanley Fisher : How to Avoid International Financial Crisis's and the role of International Many Fund , sputter 1997 .
- 24 - مروان عطوان، الأسواق النقدية والمالية (البورصات ومشكلاتها في العالم النقد والمال)، ديوان المطبوعات الجامعية، 103. الجزء 2، الجزائر، 2000، ص 100 - ص 103.
- 25 - ضياء مجيد الموسوي، الأزمة الاقتصادية العالمية 1986-1989، دار الهدى، الجزائر، 1990، ص 87.
- 26 - مروان عطوان، مرجع سابق، ص ص: 220-223.
- 27 - كريس هارفن، الارجننتين على حافة الأزمة العالمية، على الموقع: www.isj.org
- 28 - محمد سامر القصار، أزمات الأسواق المالية والدروس المستفادة، الأزمة الآسيوية، على الموقع: www.banque.gov
- 29 - Patric T. Downes, David Martson and Inci Otker, Mapping Financial Sector Vulnerability in non - Crisis Country, IMF Discussion Paper, 199.
- 30 - وديع أحمد كابلي، الأزمة المالية العالمية - الأسباب والنتائج، جامعة الملك عبد العزيز، على الموقع: www.kantakji.com/fiqh/Files/Economics/11018.doc
- 31 - فريد كورتل، الأزمة المالية، مفهومها اسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية، مصدر سبق ذكره، ص4.
- 32 - 11. Wikipedia: Late- 2000s financial crisis.
- 33 - جمال عبيد، الأزمة المالية العالمية (الأسباب، التداعيات، الحلول)، جامعة الملك سعود، كلية المجتمع في الرياض، قسم العلوم الادارية، 2008، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net>.
- 34 - وهو ما قام به المهندسون الماليون في امريكا بإمكانية تحويل القروض الى أوراق مالية معقدة (توريق الديون) يمكن عن طريقها توليد موجات متتالية من الأصول المالية بناء على أصل واحد.
- 35 - سامي بن ابراهيم السويلم، الأزمة المالية- رؤية اسلامية، الملتقى الدولي الثالث حول ادارة المخاطر في المؤسسات، الآفاق والتحديات، جامعة الشلف، 25-26 نوفمبر، 2008.
- 36 - بازل الاولى وبازل الثانية، اضاءات، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، دولة الكويت، نوفمبر 2012، السلسلة الخامسة، العدد 4.
- 37 - الدول العشر هي (بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، لوكسمبورج، هولندا، إسبانيا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة)
- 38 - اقتصر أعضاؤها على مسؤولين من هيئات الرقابة المصرفية ومن محافظي البنوك المركزية لتلك الدول والتي أصبحت 13 دولة متمثلة في كل من بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، سويسرا، السويد، بريطانيا، إسبانيا، لوكسمبورغ والولايات المتحدة الأمريكية (OECD).
- 39 - التوني، 2003، اتحاد المصارف العربية، 2002، ص13.
- 40 - صندوق النقد العربي، الملامح الأساسية لاتفاقية بازل 2 والدول النامية، أبو ضبي، 2004، ص11-12.
- 41 - اضاءات، بازل الاولى وبازل الثانية، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، دولة الكويت، نوفمبر 2012، السلسلة الخامسة، العدد 4.
- 42 - بازل الاولى وبازل الثانية، اضاءات، نشرة توعوية، المصدر السابق، العدد 4.



أثر القصور في المعايير والادوات المستخدمة لإدارة النظام المصرفي في نشوء الأزمات المالية - بالتركيز على اتفاقيات بازل 1، 2.

- 43 - Hempel , George H. & Simonson , Donald G. & Coleman . alan B.-Bank Management –John Wiley & Son's Inc. 4th .ed. 1994 , U.S.A, p:265.
- 44 - د. علي شاهين، محاضرة في الجامعة الإسلامية بغزة بعنوان : "معدل كفاية رأس المال وفقاً لاتفاقية بازل"، متاحة على الإنترنت، (ص2).
- 45- بلقة إبراهيم، عبد الله الحرثسي، "نحو إطار جديد لقياس كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية وفقاً لإطار منسجم مع بازل 2"، الملتقى الدولي الثاني بعنوان: " الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية المصرفية، الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 5-6 ماي / 2009، (ص9).
- 46- لقد تم إدخال مفهوم المخاطر في جانب الموجودات لتشمل المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية من خلال مقررات بازل للرقابة المصرفية المختلفة بالاعتماد على حجم رأس المال المطلوب (Eligible Capital) للموجودات المرجحة بالمخاطر (Risk Weighted Assets RWA) استناداً على مخاطر الائتمان (Credit Risk) تحت ما يُعرف ببازل I عام 1988، ومن ثم إضافة مخاطر السوق في مقام نسبة كفاية رأس المال حسب بازل I في عام 1996. انظر في ذلك:
- الشمري ، صادق راشد ، إدارة العمليات المصرفية (مدخل وتطبيقات) ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن ، الطبعة الرابعة ، 2014 ، ص 209 .
- 47 - ازهار حسن علي ابو نائلة، الائتمان المصرفي بين تحديات المخاطر وسبل المعالجة للمصارف التجارية الخاصة في العراق، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2005، ص 42.
- 48 - طيب لحيلج، كفاية رأس المال المصرفي على ضوء توصيات لجنة بازل، الملتقى الوطني حول الاصلاح المصرفي في الجزائر، جامعة جيجل، الجزائر، جويلية، 2005، ص- ص 5-6.
- 49 - خليل محمد حسن الشماع، تقرير لجنة بازل حول كفاية رأس المال والملاءة المالية، 1990، ص.12
- 50 - تضمنت القواعد التي تبنتها اتفاقية بازل I احتفاظ المصارف بنسبة محددة من رأس المال في موجوداتها والتزاماتها خارج ميزانياتها لمواجهة المخاطر الائتمانية، إذ ان الحد الأدنى المعياري لرأس المال المطلوب في مواجهة مخاطر الائتمان هو 8 % ولكن في الدول المتقدمة يمكن ان يصل الى 12% . اعتماداً على الطريقة التي تقوم المصارف بها بإدارة مختلف أنواع المخاطر.
- 51- هناك مخاطر اخرى تطرقت لها اللجنة، كمخاطر السيولة، مخاطر الاستثمار، ووضعت لها اوزان خاصة بها. كما انها رأت ان بإمكان السلطات الرقابية ان تخصص وزن صفر % او اوزان متدنية للمطلوبات الحكومية المحلية، ووزن 10% للمطلوبات التي مدتها تقل عن السنة، و 20 % لما يستحق بعد سنة. باعتبار ان المصارف التي تتعرض لمخاطر السوق ستواجه متطلبات اضافية بشأن رأس المال . انظر:
- طيب لحيلج، مصدر سابق، ص.6
- 52- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدر الجامعية، مصر، 2001، ص.84.
- 53- ميساء محي الدين كلاب، دوافع تطبيق دعائم بازل 2 وتحدياتها – دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير (منشورة)، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2007، ص.31
- 54- المرجع السابق، ص.63.
- 55- رقية بوحضر ومولود لعرابة، واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل 2، مجلة الاقتصاد الإسلامي، المجلد 23، العدد 2، جامعة الملك عبد العزيز، 2010، ص.18.
- 56- اتحاد المصارف العربية ، 2002 ، ص 59
- 57 - لعراف فايضة، مرجع سابق، ص 64.
- 58- أمل سلطان، مقررات بازل II، أوراق عمل ، المعهد المصرفي المصري، البنك المركزي المصري، لا يوجد سنة النشر، ص.25.
- 59- لعراف فايضة ، مرجع سابق، ص 65.
- 60- رقية بوحضر، مولود لعرابة، مرجع سابق، ص.18.
- 61 - صندوق النقد العربي ، 2004 ، ص6
- 62 - طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص.155.
- 63- عبد المطلب عبد الحميد: العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص.99.



أثر القصور في المعايير والادوات المستخدمة لإدارة النظام المصرفي في نشوء الأزمات العالية - بالتركيز على اتفاقيات بازل 1، 2.

- 64- لعراف فائزة، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، تخصص: إدارة أعمال، جامعة مسيلة، 2010، ص ص 61، 60.
- 65-Basle committee on banking supervision (Overview of the new Basel capital accord) consultative document, BIS, January 2001, p:6.
- 66 - محمد بن بوزيان، بن حدو فواد، عبد الحق بن عمر، البنوك الإسلامية و النظم والمعايير الاحترازية الجديدة: واقع و آفاق تطبيق لمقررات بازل III، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد و التمويل الإسلامي- النمو المستدام و التنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي-، الدوحة، قطر، ديسمبر 2011.
- 67 - سمير الخطيب، " قياس وإدارة المخاطر بالبنوك"، منشأة المعارف، مصر، 2005، ص ص 54-55.
- 68 - محمد الخنifer، المصرفية الإسلامية ترقب النسخة المحسنة التي ستطبق العام المقبل .. ستاندارد آند بورز: "بازل 2" فشل في حماية المصارف من الائتمان .. و«بازل 3» سيدعم ميزانيات البنوك الإسلامية، الالكترونية الاقتصادية، العدد 6075، الرياض، 30 ماي 2010.
- 69 - الراجحي المالية، اتفاقية بازل نهج علمي، أبحاث اقتصادية، السعودية، أكتوبر 2010، ص 1.
- 70 - أحمد حميد الطاير، حلقة نقاشية تحت عنوان نظرة مستقبلية للمشهد الاقتصادي في دبي 2011، دبي، 30 مارس 2011، ص 14.
- 71 - EDAAT_Dec_2012_Basel_III_404
- 72 - إبراهيم محمد أبو العلا، مجموعة من الباحثين، الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك بن عبد العزيز، 2009.
- 73 - رفيق يونس المصري، مجموعة من الباحثين، الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك بن عبد العزيز، 2009، ص 29.
- 74 - فؤاد حمدي بسيسو، محددات إدارة الأزمات الاقتصادية والمالية والمصرفية- الدليل العلمي التطبيقي لإدارة الأزمات، اتحاد المصارف العربية، 2010، ص 517.
- 75 - IMF, World Economic, 1998, p.92.
- 76 - Alsi Demirgoc, Kunt Emrica Detragiache, Determinants of Banking Crise, Staff Papers, Vol 45. No.1, (March, 1998), P.86.
- 77- مثال ذلك قطاع العقارات في بلدان جنوب شرق آسيا، الذي ارتفعت أسعاره، بسبب القروض المصرفية الممنوحة له، وعندما انهارت الأسعار، ارتفعت المحافظ المصرفية المستحقة الدفع، مما عرض النظام المصرفي كله لعدم الاستقرار. أنظر في ذلك:
- غيلرفوا وتيرفار تينيز، الدروس التي طرحتها أزمة المكسيك، التمويل والتنمية، حزيران 1998، ص 7.
- 78 - Alsi Demirgoc, Kunt, Op. Cit, p. 68.
- 79 - مثال ذلك الأزمة التي حدثت في بلدان جنوب شرق آسيا عام 1997.
- 80 - جلو بلير مو از كالفو وكارمن راينهارت، ماالدروس التي طرحها أزمة المكسيك بالنسبة للانتعاش الاقتصادي في آسيا، التمويل والتنمية، حزيران 1998، ص 13.
- 81 - A. Demirgoc, Kunt and E. Detragiache, Op. CIT, p.86.
- 82 - IMF, World Economic, 1998, p.94.
- 83 - المربعات الصغرى على مرحلتين (2SLS) هي طريقة لتقدير معالم هيكلية متسقة للمعادلات زائدة التمييز (بالنسبة للمعادلات المميزة بالضبط، تعطي (2SLS) نفس نتائج ILS، ولكنها تعطي أيضا الأخطاء المعيارية للمعالم الهيكلية المقدرة)، وتتضمن (2SLS) اجراء انحدار كل متغير داخلي على كل المتغيرات الخارجية في النظام ثم تستخدم القيم المتوقعة للمتغيرات الداخلية لتقدير المعادلات الهيكلية للنموذج. أنظر في ذلك:
- دومينيك سلفاتور، الاحصاء والاقتصاد القياسي، ترجمة سعدية حافظ، دار ماكجروهيل، القاهرة، 1982، ص 234.



أثر القصور في المعايير والادوات المستخدمة لإدارة النظام المصرفي في نشوء الأزمات المالية - بالتركيز على اتفاقيات بازل 1، 2.

المصادر:

أولاً: المصادر العربية:

1. بلجوك، الازمات الاقتصادية المعاصرة، تعريب علي القزويني، الجزائر، سطيف، 1985، ص 186.
2. إبراهيم علواش، نحو فهم منهجي للأزمة المالية العالمية"، على الموقع www.aljazeera.net.
3. إبراهيم محمد أبو العلا، مجموعة من الباحثين، الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك بن عبد العزيز، 2009.
4. اتحاد المصارف العربية، 2002، ص 59
5. أحمد حميد الطاير، حلقة نقاشية تحت عنوان نظرة مستقبلية للمشهد الاقتصادي في دبي 2011، دبي، 30 مارس 2011، ص 14.
6. ازهار حسن علي ابو نايلة، الانتماء المصرفي بين تحديات المخاطر وسبل المعالجة للمصارف التجارية الخاصة في العراق، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2005، ص 42.
7. اضاءات، بازل الاولى وبازل الثانية، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، دولة الكويت، نوفمبر 2012، السلسلة الخامسة، العدد 4.
8. أمل سلطان، مقررات بازل 2، أوراق عمل، المعهد المصرفي المصري، البنك المركزي المصري، لا يوجد سنة النشر، ص 25.
9. بازل الاولى وبازل الثانية، اضاءات، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، دولة الكويت، نوفمبر 2012، السلسلة الخامسة، العدد 4.
10. بلقة إبراهيم، عبد الله الحرتسي، "نحو إطار جديد لقياس كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية وفقاً لإطار منسجم مع بازل 2"، الملتقى الدولي الثاني بعنوان: "الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية المصرفية، الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 5-6 ماي / 2009، (ص 9).
11. التونني، 2003، اتحاد المصارف العربية، 2002، ص 13.
12. جلو بلير مو از كالفو وكارمن راينهارت، مالدروس التي تطرحها أزمة المكسيك بالنسبة للانتعاش الاقتصادي في آسيا، التمويل والتنمية، حزيران 1998، ص 13.
13. جمال عبيد، الأزمة المالية العالمية (الأسباب، التداعيات، الحلول)، جامعة الملك سعود، كلية المجتمع في الرياض، قسم العلوم الادارية، 2008. على الموقع: <http://www.aljazeera.net>.
14. خليل محمد حسن الشماع، تقرير لجنة بازل حول كفاية رأس المال والملاءة المالية، 1990، ص 12.
15. دانيال أنولد، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 1992، ص 11 ص 12
16. دومينيك سلفاتور، الاحصاء والاقتصاد القياسي، ترجمة سعدية حافظ، دار ماكجروهيل، القاهرة، 1982، ص 234.
17. الراجحي المالية، اتفاقية بازل نهج علمي، أبحاث اقتصادية، السعودية، أكتوبر 2010، ص 1.
18. رفيق يونس المصري، مجموعة من الباحثين، الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك بن عبد العزيز، 2009، ص 29.
19. رقية بوحيضر ومولود لعرابة، واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل 2، مجلة الاقتصاد الإسلامي، المجلد 23، العدد 2، جامعة الملك عبد العزيز، 2010، ص 18.
20. سامي بن ابراهيم السويلم، الأزمة المالية- رؤية اسلامية، الملتقى الدولي الثالث حول ادارة المخاطر في المؤسسات، الآفاق والتحديات، جامعة الشلف، 25-26 نوفمبر، 2008.
21. سمير الخطيب، " قياس وإدارة المخاطر بالبنوك"، منشأة المعارف، مصر، 2005، ص 54-55.
22. السيد عليوة، إدارة الأزمات والكوارث-مخاطر العولمة والإرهاب الدولي، مركز القرار للاستشارات، الطبعة الثالثة، القاهرة، 2004، ص 13.



أثر القصور في المعايير والادوات المستخدمة لإدارة النظام المصرفي في نشوء الأزمات المالية - بالتركيز على اتفاقيات بازل 1، 2.

23. الشمري، صادق راشد ، إدارة العمليات المصرفية (مدخل وتطبيقات)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان - الأردن ، الطبعة الرابعة ، 2014 ، ص 209 .
24. صندوق النقد العربي، الملامح الأساسية لاتفاقية بازل 2 والدول النامية، أبو ضبي، 2004 ، ص 11-12.
25. ضياء مجيد الموسوي، الأزمة الاقتصادية العالمية 1986-1989، دار الهدى، الجزائر، 1990 ، ص 87.
26. طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 155.
27. طيب لحيلج، كفاية رأس المال المصرفي على ضوء توصيات لجنة بازل، الملتقى الوطني حول الاصلاح المصرفي في الجزائر، جامعة جيجل، الجزائر، جويلية 2005، ص 5-6.
28. عادل البزاز، إدارة الأزمات المالية بين نقطتي الغليان والتحول ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت، 1995 ، ص 160 .
29. عامر محمد، استراتيجيات إدارة الأزمات والحكومات، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص 31.
30. عبد المطلب عبد الحميد: العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر، 2001 ، ص 99.
31. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدر الجامعية، مصر، 2001، ص 84.
32. عرفات تقي الحسن، التمويل الدولي، عمان، الأردن :دار مجدلاوي، 1999 م، ص 2 .
33. علي شاهين، محاضرة في الجامعة الإسلامية بغزة بعنوان : "معدل كفاية رأس المال وفقاً لاتفاقية بازل"، متاحة على الإنترنت، (ص 2) .
34. غيلرفوا وتيرفار تينيز، ماهي الدروس التي تطرحها أزمة المكسيك بالنسبة للاندحاش الاقتصادي في آسيا، التمويل والتنمية، حزيران 1998، ص 7.
35. فريد كورتل، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، مجلة أبحاث روسيكادا الدولية العلمية المحكمة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة الجزائر، 2010، ص 3.
36. فؤاد حمدي بسيسو، محددات إدارة الأزمات الاقتصادية والمالية والمصرفية- الدليل العلمي التطبيقي لإدارة الأزمات، اتحاد المصارف العربية، 2010 ، ص 517.
37. كريس هارفن، الارجتنتين على حافة الأزمة العالمية ، على الموقع: www.isj.org -
38. لعراف فائزة، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل، مذكرة ماجستير(غير منشورة)، تخصص: إدارة أعمال، جامعة مسيلة، 2010، ص ص 61، 60.
39. مجذاب بدر العنادر، الأزمة المالية العالمية 2008: طبيعتها، أسبابها، وتأثيراتها المستقبلية على الاقتصاد العالمي والعربي، بحث مقدم إلى مؤتمر كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء الخاصة وبالإشتراك مع كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، 28-29/4/2009م، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول - التحديات والآفاق المستقبلية، ص 4.
40. محسن أحمد الخضير، إدارة الأزمات، مكتبة مدبولي، الإسكندرية، السنة غير مذكورة، ص 54.
41. محمد الخنيفر، المصرفية الإسلامية ترقب النسخة المحسنة التي ستطبق العام المقبل .. ستاندارد آند بورز: "بازل 2" فشل في حماية المصارف من الائتمان .. و«بازل 3» سيدعم ميزانيات البنوك الإسلامية، الالكترونية الاقتصادية، العدد 6075، الرياض، 30ماي 2010.
42. محمد بن بوزيان، بن حدو فؤاد، عبد الحق بن عمر، البنوك الإسلامية و النظم والمعايير الاحترازية الجديدة: واقع و آفاق تطبيق لمقررات بازل(3)، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي-النمو المستدام و التنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي، الدوحة، ديسمبر 2011.
43. محمد سامر القصار، أزمات الأسواق المالية والدروس المستفادة ، الأزمة الآسيوية ، على الموقع:
44. مروان عطوان، الأسواق النقدية والمالية (البورصات ومشكلاتها في العالم النقد والمال)، ديوان المطبوعات الجامعية، -103. الجزء 2 ، الجزائر، 2000 ، ص 100 - ص 103.
45. مصطفى العبد الله، الأزمات والدورات الاقتصادية، بحث منشور في الموسوعة العربية، ص ص 12-13.



أثر القصور في المعايير والادوات المستخدمة لإدارة النظام المصرفي في نشوء الأزمات العالمية - بالتركيز على اتفاقيات بازل 1، 2.

46. ميساء محي الدين كلاب، دوافع تطبيق دعائم بازل 2 وتحدياتها - دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين-، رسالة ماجستير (منشورة)، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2007، ص31.
47. هيل عجمي جميل، الأزمات المالية : مفهومها ومؤشراتها وإمكانية التنبؤ بها في بلدان مختارة، مجلة جامعة دمشق-المجلد التاسع عشر -العدد الأول - ٢٠٠٠، ص281.
48. وديع أحمد كابلي، الأزمة المالية العالمية - الأسباب والنتائج، جامعة الملك عبد العزيز، على الموقع:
49. يوجين فارجا، أزمة النظام الرأسمالي ، ترجمة أحمد فؤاد بليغ ، بيروت ، 1975 ، ص12

ثانيا: المصادر الأجنبية:

1. Alsi Demirgoc, Kunt Emrica Detragiache, Determinants of Banking Crisise, Staff Papers, Vol 45. No.1, (March, 1998), P.86.
2. Anderson . A , Crisis Management – Easy to do Badly , Hard to do Right , Strategic Direction Bard ford , vol , 23 ,No1 , p26 .
3. Basle committee on banking supervision (Overview of the new Basel capital accord) consultative document, BIS, January 2001, p:6.
4. Craciela Kamins Key and Others, Leading indicators of Currency Chrissies, IMF, Staff Papers, (March, 1998),P.4
5. EDAAT_Dec_2012_Basel_III_404
6. Frankela, Jeffrey and Andrew K. Ros, Currency crashes in Emerging Markets: An Empirical Treatment, Journal of International Economics, Vol. 41, (November, 1996). P.351.
7. Hempel , George H. & Simonson , Donald G. & Coleman . alan B.-Bank Management –John Wiley & Son's Inc. 4th .ed. 1994 , U.S.A, p:265.
8. IMF, World Economic, 1998, p.94.
9. Mannuel Hinds, Economic Effects on Financial Crisis, A World Bank Policy Research Working Paper, 104, Dec. 1998.
10. Patric T. Downes, David Martson and Inci Otker, Mapping Financial Sector Vulnerability in non – Crisis Country, IMF Discussion Paper, 199.
11. Sachs D., Jeffrey. Aaron Tornell and Adres Velasco, Financial Crises in Emerging Market: The Lessons from 1995, Brookings Papers on Economic Activities: 1, Brooking institution, p.147.
12. Stanley Fisher : How to Avoid International Financial Gris's and the role of International Many Fund , sputter 1997 .
13. Taimur Baigan Iian Goldfajin, Financial market Contagion in the Asian Crisis, IMF Staff Papers, Vol. 46, No.2. (June, 1999), p.171.
14. Crisis, IMF Staff Papers, Vol. 46, No.2. (June, 1999), p.171.
15. Wikipedia: Late- 2000s financial crisis.
16. www.aljazeera.net.
17. www.banque.gow
18. www.kantakji.com/fiqh/Files/Economics/11018.doc



The effect of deficiencies in the standards and tools used for the management of the banking system in the emergence of the financial crisis by focusing on the Basel 1 and 2

Abstract.

The banking industry, as a result of the great challenges it faced, required continuous development of the principles of management, control and mechanisms used. The Basel Committee on Banking Supervision has played a leading role in legalizing many of these developments and has been able to contribute significantly to establishing a common framework for banking supervision, The central role in the various countries of the world is based on coordination between the various regulatory authorities and thinking about finding mechanisms to confront the risks faced by banks, recognizing the importance of the banking sector in the stability of domestic and international banking systems or the danger of this sector in the emergence of Financial crises, and was the first to issue the Basel II agreement, which developed a package of new standards for capital adequacy and banking supervision that should prevail in the international banking system. This reform became a standard of financial safety for banks, and compliance with these conditions became an essential element in determining the creditworthiness of countries and their banks.

The importance of research stems from the fact that it highlights an area of knowledge that reaches the boundaries of administrative science and economic sciences, especially the intellectual foundations of banking and banking management. It aims to investigate the causes of recurring financial crises due to the lack of standards and tools used by central banks and commercial banks to manage the banking system, as well as to identify gaps in Basel I and II to devise effective early warning indicators to avoid new financial crises.

Key word :standards ,tools, central banks, commercial banks